# (٢)

# المشهد السياسي - الحزبي

**انطوان شلحت**

## مدخل

(*) يرمي هذا الفصل إلى رصد أبرز التطورات وتحليلها، التي تميّز بها المشهد السياسي – الحزبي في إسرائيل، خلال العام ٢٠٠٩، والتي يمكن القول إنها كانت مرتبطة، إلى حدّ كبير، بتأليف حكومة يمينية برئاسة بنيامين نتنياهو (هي الحكومة الإسرائيلية الثانية والثلاثون)، وذلك بالتزامن مع تسلم إدارة أميركية جديدة، برئاسة باراك أوباما، مهمات منصبها.

من المعروف أن حزب «إسرائيل بيتنا» اليمينيّ برئاسة أفيغدور ليبرمان، احتل موقعًا مركزيًا فيها، وبالإضافة إليه انضمت إلى هذه الحكومة، في آخر المطاف، أحزاب شاس و«يهدوت هتوراة» (وهما حزبان دينيان متشددان) و«البيت اليهودي» (حزب الصهيونية الدينية) والعمل. وسبق أن مُني هذا الحزب الأخير، سوية مع تيار «اليسار الصهيوني» كله، بهزيمة أخرى في الانتخابات العامة، التي أجريت في العاشر من شباط ٢٠٠٩[١]. وقد شكل ذلك إشارة البداية إلى اندلاع أزمة في صفوف العمل بين مؤيدي الانضمام إلى الحكومة والمعارضين له، إلى درجة حدوث شرخ في كتلته البرلمانية، لكن تبين شيئًا فشيئًا أن هذا الشرخ غير واعد بشيء، وأن انقسام الحزب غير ماثل في الأفق المنظور، فضلاً عن أن حزب العمل كله لم يعد أصلاً منتجًا أو مبادرًا إلى أي حراك في الساحة السياسية الإسرائيلية العامة، وأن حضوره أضحى مرهونًا بمدى فاعلية رئيسه، إيهود باراك، الذي يتولى وزارة الدفاع في الحكومة، ويبدو منهمكًا في شؤونها حتى النخاع. وليس هذا فحسب، بل إنه أصبح من أشد الحلفاء المؤيدين لنتنياهو وسياسته.

وفي الوقت نفسه، فإن هناك تقويمات متطابقة بأن «الإنجاز السياسي» الأكبر لرئيس هذه الحكومة، بعد مرور أول عام من تلك الانتخابات، كامن، بالحدّ الأقصى، في نجاحه في البقاء في منصبه [٢]، وذلك إذا ما تمّ الأخذ بالاعتبار عدد الأحزاب، التي يستند إليها ائتلافه الحكومي، من جهة، والأزمات السياسية التي واجهها، سواء في إثر الحرب على غزة وتداعياتها الدولية، أو في ضوء مواقف الإدارة الأميركية الجديدة في بداية طريقها، من جهة أخرى. كما أن أكثر صورة بقيت مرتسمة لنتنياهو في الأذهان هي صورة «السياسي المتردّد، الذي يحاول إرضاء الجميع، كي يضمن بقاءه». ومع أنه مال إلى ناحية «الوسط الصهيوني» سياسيًا (والذي يعتبر كذلك في إسرائيل لمجرّد كونه مؤيدًا فكرة تقليص رقعة الاحتلال منذ ١٩٦٧)، في ما اعتبر «مفارقة حادّة» لبرنامجه اليميني، الذي خاض الانتخابات على أساسه، إلا أن ذلك لم يكن منطويًا على أي دلالات سياسية خارجية ملموسة، خاصة فيما يتعلق بالموقف إزاء عملية التسوية في المسارين الفلسطيني والسوري، وهذا الأمر شكل ضمانة لاستقرار الحكومة أيضًا.

نتنياهو يلوح بمواقف أكثر يمينية

مع ذلك يبدو **أن حكومة نتنياهو مستقرة لأسباب أخرى، عدا عن استنادها إلى قاعدة برلمانية عريضة**. ومن هذه الأسباب لا بُدّ من ذكر ما يلي:

- أولاً، انعدام الضغوط السياسية الداخلية ذات الوزن الثقيل في ضوء حالة الإجماع الجديدة على الرؤية السياسية العامة، والتي تقف في صلبها فكرة تقليص رقعة الاحتلال منذ ١٩٦٧ كما أسلفنا.
- ثانيًا، تراجع الضغوط الأميركية، التي لاحت مباشرة بعد دخول إدارة أوباما إلى البيت الأبيض[٣].
- ثالثًا، نجاحها في اجتياز الأزمة المالية العالمية بأضرار قليلة، ما أثبت أن أوضاع الاقتصاد الإسرائيلي جيدة نسبيًا[٤].
- رابعًا، حالة الهدوء الأمني، خاصة في منطقة الحدود مع غزة وفي منطقة الحدود الشمالية[٥]، عقب الحرب على غزة (٢٠٠٨- ٢٠٠٩)، وحرب لبنان الثانية (٢٠٠٦).

كما لوحظ أن نتنياهو قد عاد، بصورة متطرفة، مع انتهاء العام، إلى **التلويح بمواقفه اليمينية** في مقابل الفلسطينيين، وذلك في إثر «عدم قبول البيت الأبيض والسلطة الفلسطينية مبادرات حُسن النية التي قدمها، وباتت حكومته تبرز، أكثر من أي شيء، جهودها الرامية إلى تهويد شرقي القدس»[٦]. وفي موازاة ذلك شرعت

في شنّ حملة تحريض على السلطة الوطنية الفلسطينية استهدفت، أساسًا، الرئيس محمود عباس، وخطة رئيس الوزراء سلام فياض الرامية إلى استكمال بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية المستقلة في العام ٢٠١١. وثمة من يعزو هذا، من ضمن أسباب أخرى، إلى اعتقاد نتنياهو أنه نجح في صدّ ضغوط الإدارة الأميركية بواسطة مناورات حسن النية هذه.

من ناحية أخرى فإنه على الرغم من أن حزب كاديما، الذي فاز في الانتخابات بأكبر عدد من مقاعد الكنيست، اختار البقاء في صفوف المعارضة، إلا أن ذلك لم يسفر عن قيامه بطرح بديل لسياسة حكومة نتنياهو العامة. كما استمر الصراع بين رئيسة الحزب، تسيبي ليفني، ووزير الدفاع الأسبق شاؤول موفاز، وقام هذا الأخير بالتهديد بشق الحزب وبطرح خطة سياسية للتسوية دعا فيها إلى التفاوض مع الفلسطينيين، بما في ذلك حماس في حال فوزها في الانتخابات، وإقامة دولة فلسطينية بحدود مؤقتة على مساحة ٦٠ بالمائة من أراضي الضفة الغربية وأراضي قطاع غزة.

سيتناول هذا الفصل الموضوعات الرئيسة المرتبطة بالمشهد السياسي - الحزبي الإسرائيلي، نذكر منها على وجه الخصوص:

الاتجاهات العامة للحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو، في المجالات السياسية والاقتصادية- الاجتماعية، في ضوء خطوطها العامة، من جهة، وعلى خلفية المحطات السياسية الرئيسة التي مرّت بها حتى الآن، من جهة أخرى.

أداء نتنياهو رئيسًا للحكومة في ولاية ثانية، من خلال تسليط الضوء على جدول أعماله وأفكاره.

تداعيات انضمام حزب العمل إلى حكومة نتنياهو، وإسقاطات ذلك على الحزب ووحدته وبرنامجه السياسي والاقتصادي- الاجتماعي، في إثر فشله المدوي في الانتخابات وانهيار «اليسار الصهيوني».

دور حزب «إسرائيل بيتنا» وأداء رئيسه أفيغدور ليبرمان في وزارة الخارجية.

## الخطوط العامة للحكومة الأكبر في تاريخ إسرائيل

تعتبر حكومة نتنياهو، والتي تم تنصيبها في ٣١ آذار ٢٠٠٩، الحكومة الأكبر في تاريخ إسرائيل. وهي تضم ثلاثين وزيرا وسبعة نواب وزراء. ويتألف تحالفها من أحزاب الليكود (٢٧ مقعدًا) و «إسرائيل بيتنا» (١٥) والعمل (١٣) وشاس (١١) ويهدوت هتوراة (٥) و « البيت اليهودي» (٣ مقاعد).

وأشارت وسائل إعلام إسرائيلية إلى أنه على الرغم من أن نتنياهو كان من أشد المنتقدين لحجم الحكومة الإسرائيلية السابقة، برئاسة إيهود أولمرت، والتي كانت تضم خمسة وعشرين وزيرا، إلا أنه لم يتردد في تشكيل حكومة أكبر منها.

كاديما تعجز عن أن تكون بديلاً

ولفتت وسائل الإعلام هذه إلى أن حكومة أريئيل شارون الثانية، التي ألفها في العام ٢٠٠٣، ضمت هي أيضًا ثلاثين وزيرًا، غير أن قاعدتها البرلمانية شملت نحو تسعين عضو كنيست مؤيدين للتحالف الحكومي من مجموع مئة وعشرين، فيما أن تحالف نتنياهو يحظى بتأييد أربعة وسبعين عضو كنيست، بمن فيهم نواب حزب «يهدوت هتوراة»، الذي يؤيد الحكومة من خارجها. وقال نتنياهو، في سياق الخطاب الذي ألقاه خلال مراسم عرضها على الكنيست، إن التشكيلة الموسعة للحكومة «تعكس الحاجة إلى تحقيق الوحدة الوطنية تمشيًا مع مقتضيات هذه الفترة، لكنها تعكس أيضاً خللاً معينًا يعتري نظام الحكم الحالي، وهو خلل يمكن تصحيحه، ونحن سنقوم بهذا الأمر»[٧].

وتضم حكومة نتنياهو ثمانية وزراء من أصول شرقية ورئيسين سابقين لهيئة أركان الجيش الإسرائيلي، هما إيهود باراك وموشيه يعلون، وضابطا واحدا برتبة لواء، هو يوسي بيلد، وعشرة ضباط في الاحتياط برتب متدنية.

ويبلغ متوسط أعمار الوزراء في حكومة نتنياهو ٣ر٥٥ عاما فيما كان متوسط أعمار وزراء حكومة أولمرت ٧ر٥٥ عاما.

كما توجد في الحكومة امرأتان، هما ليمور ليفنات من الليكود وسوفا لاندفر من حزب «إسرائيل بيتنا».

وجاء في الخطوط العامة لهذه الحكومة:

- «إن الحكومة ستعمل بشكل فعال على تكريس الأمن القومي وإشعار المواطنين بالأمن الشخصي من خلال مكافحة العنف والإرهاب بصرامة وحزم.
- ستدفع العملية السياسية إلى الأمام وتعمل على المضي قدماً نحو السلام مع جميع جيراننا عبر صيانة المصالح الأمنية والتاريخية والوطنية لدولة إسرائيل.

حكومة نتنياهو الأكبر في تاريخ إسرائيل

- ستدفع خطة لمواجهة الأزمة الاقتصادية وتعمل على تهيئة الظروف الاقتصادية للنمو المستديم وكذلك لحماية وتوفير فرص العمل في المرافق الاقتصادية.
- ستسعى نحو العدالة الاجتماعية من خلال تقليص الفجوات الاجتماعية ومكافحة الفقر بلا هوادة عبر أجهزة التربية والتعليم وتكثيف المشاركة في سوق العمل وزيادة الدعم الممنوح للشرائح الاجتماعية الضعيفة.

- ستضع قضية استقدام اليهود إلى البلاد واستيعابهم على رأس اهتماماتها وتعمل بحزم لزيادة معدلات القادمين الجدد من جميع دول العالم.
- ستضع قضايا التربية والتعليم في صلب محاور الأفضلية الوطنية وتعمل على دفع الإصلاحات في الجهاز التعليمي.
- ستعمل على صيانة الطابع اليهودي للدولة وتراث الشعب اليهودي كما أنها ستعامل باحترام جميع الديانات والأعراف والتقاليد لأبناء الطوائف المختلفة القاطنين في البلاد تمشيًا مع القيم الواردة في ميثاق الاستقلال.
- ستعمل على دفع الإصلاحات السلطوية لزيادة الاستقرار وقدرة السلطة التنفيذية على ممارسة الحكم.
- ستعمل على تعزيز سيادة القانون في إسرائيل.
- ستعمل على حماية البيئة وتحسين جودة الحياة لسكان الدولة والمساهمة في المجهود العالمي في قضايا المناخ والبيئة» [٨].

## حدود التجاذب مع إدارة أوباما

اتسمت بداية العلاقة بين حكومة نتنياهو وإدارة أوباما بقدر من التجاذب، في ضوء التوجهات الجديدة لهذه الإدارة، والتي كان في مركزها فتح صفحة جديدة مع العالمين العربي والإسلامي[٩]، وبسبب مطالبتها إسرائيل تجميد الاستيطان في الضفة الغربية، بصورة مطلقة، شرطًا لاستئناف المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية، التي أعلنت السلطة الفلسطينية عن إيقافها فور اندلاع الحرب على غزة، إلا أن العام ٢٠٠٩ انتهى بتخفيف حدّة هذا التجاذب، وتراجع واشنطن عن مطلبها السالف.

لكن من ناحية أخرى فإن الضغوط الأميركية أدّت إلى قبول نتنياهو «حل الدولتين» (وهذا ما جرى التعبير عنه في إطار خطاب جامعة بار إيلان في ١٤ حزيران ٢٠٠٩)، ثم أدّت إلى قيام «طاقم الوزراء السبعة» (الذي يقوم بمهمات المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية- الأمنية)، في تشرين الثاني ٢٠٠٩، باتخاذ قرار يقضي بتعليق أعمال البناء في مستوطنات الضفة الغربية لفترة عشرة أشهر، واستثنى القرار القدس الشرقية، التي دأب نتنياهو على تكرار أنها «ليست منطقة محتلة»، وإقامة المباني العامة والمباني التي تقام «لحاجات الأمن»، فضلاً عن ثلاثة آلاف وحدة سكنية جديدة اتخذ قرار بإقامتها سابقًا. وثمة تقويمات إسرائيلية كثيرة ترى أن هذا القرار هو قرار صوري، وأن هناك مخارج كثيرة تمكّن الحكومة الإسرائيلية من الالتفاف عليه، وهي

تلتف عليه فعلاً[١٠] . فضلاً عن ذلك فإنه عندما رأى نتنياهو أن حزبه (الليكود) يوشك على الانتفاض عليه جراء هذا القرار أكد «عشرة أشهر فقط، من دون أي يوم آخر»، في حين أن الوزير بيني بيغن، أحد أعضاء «طاقم الوزراء السبعة»، أعلن أن هذا «ليس تجميدًا مطلقًا»، وأنه خلال الأشهر العشرة المذكورة ستقام ثلاثة آلاف وحدة سكنية جديدة في الضفة الغربية لاستيعاب عشرات آلاف المستوطنين الجدد، علاوة على أن قرار التعليق لن يشمل أعمال إقامة المباني العامة[١١] .

ويستبعد المحللون الإسرائيليون، في معظمهم، عودة الضغوط الأميركية إلى المستوى، الذي كانت عليه، وذلك استنادًا على ما يلي :

- أولاً : قيام أوباما نفسه، في سياق مقابلة أدلى بها إلى مجلة «تايم» الأميركية، في كانون الثاني ٢٠١٠، لمناسبة مرور عام على دخوله إلى البيت الأبيض، بالاعتراف بفشل جهوده الرامية إلى استئناف العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، وتأكيده أن توقعاته بشأن قدرته على إيجاد حل سريع للنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني هي توقعات مبالغ فيها، ومما قاله «إن الطرفين غير مستعدين للقيام بالمبادرات الشجاعة المطلوبة من أجل تحريك عملية السلام» ؛
- ثانيًا : إن نتائج انتخابات عضو مجلس الشيوخ عن ولاية مساتشوستس، التي جرت في يوم ٢٠ كانون الثاني ٢٠١٠، والتي أسفرت عن فوز مرشح الحزب الجمهوري، وعن فقدان الأغلبية الديمقراطية في هذا المجلس، كانت بمثابة هزيمة للإدارة الأميركية الحالية في الحلبة السياسية الداخلية. وبخسارة هذا المقعد لم يعد لدى الأغلبية الديمقراطية سوى ٥٩ عضوا في مجلس الشيوخ مقابل ٦٠ سابقا، لتفقد بذلك الغالبية اللازمة لاعتماد الإصلاحات، التي وعد بها الرئيس، وفي طليعتها إصلاح نظام الضمان الصحي، لتوفير تغطية لحوالي ٤٥ مليون أميركي لا يحظون حاليا بأي ضمان طبي. وكان إصلاح نظام الضمان الصحي أقر في مجلس الشيوخ، بالقراءة الأولى، في ٢٤ كانون الأول ٢٠٠٩ بـ ٦٠ صوتا فقط. ويواجه أوباما، الذي حقق انتصاره الانتخابي بفضل وعده بالتغيير، استياء متزايدا لدى الأميركيين ولا سيما بشأن القضايا الاقتصادية، خاصة وأن الخروج من الركود لم يترجم حتى الآن بانتعاش في سوق العمل. وكان تعهد أيضاً بمواصلة العمل من أجل إيجاد الوظائف للشعب الأميركي الذي يعاني البطالة (وصلت نسبة البطالة إلى

عشرة بالمائة من القوى العاملة وهي تطال بصورة خاصة الطبقة الوسطى). وقد فاقمت هذه النتائج من مخاطر هزيمة يُمنى بها الحزب الديمقراطي في الانتخابات النصفية لتجديد جميع أعضاء مجلس النواب وثلث أعضاء مجلس الشيوخ، والتي ستجري في تشرين الثاني ٢٠١٠. ولا شك في أن هذه الهزيمة الداخلية سيكون لها تأثير كبير على سياسة الرئيس باراك أوباما الخارجية. ومع أنه من السابق لأوانه التكهن بالاتجاه، الذي ستسير السياسة الخارجية الأميركية فيه من تلك الهزيمة فصاعدًا، إلا إن التجارب المماثلة السابقة تدل على وجود نموذجين محتملين في هذا الشأن: النموذج الأول هو أن يكون الرئيس الأميركي الضعيف على المستوى الداخلي، ضعيفًا أيضًا على المستوى الخارجي. وهذا يعني، بالنسبة لإسرائيل، أن خسارة أوباما في مساتشوستس ستسهل على رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، رفض مطالب الإدارة الأميركية، وسيواجه أوباما صعوبة في ممارسة الضغوط على الحكومة الإسرائيلية. كما أن من المتوقع في هذا النموذج أن تكون الإدارة المهزومة متردّدة كثيرًا، وحريصة على اختيار معاركها بدقة كبيرة، كي تتجنب عملية إذلال سياسية أخرى، في سياق تطلعها إلى تحقيق أهداف مستحيلة في الشرق الأوسط. ويبدو أن حرصًا من هذا القبيل انعكس في المقابلة، التي أدلى بها أوباما مؤخرًا إلى مجلة «تايم» الأميركية. أمّا النموذج الآخر فإنه نموذج الرئيس الضعيف داخليًا لكن الفعّال خارجيًا، والذي سبق أن اختاره الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون، وكان فحواه مواجهة ضعفه الداخلي بإبداء قدر أكبر من الاهتمام بما يجري في سائر أنحاء العالم، حيث لا يمكن لمجلس النواب الأميركي تكبيل يديه. بناء على ذلك فإن هناك احتمالاً قويًا لأن يسعى أوباما إلى تحقيق إنجازات في سياسته الخارجية، في الوقت الذي سيعرقل الجمهوريون تحقيق أي إنجاز في السياسة الداخلية. مع ذلك فليس هناك أي ضمان بأن يختار هدفًا معقدًا مثل عملية السلام الإسرائيلية–العربية، نظرًا لكونه بحاجة إلى إنجازات سريعة وملموسة[١٢].

**قبل زيارة جو بايدن إلى إسرائيل في آذار ٢٠١٠ استبعد أغلب المحللين الاسرائيليين تصعيد الضغوط الأميركية في الوقت القريب**

- ثالثًا: تجاهل أوباما، في أول خطاب له عن «حال الاتحاد»، في أواخر كانون الثاني ٢٠١٠، قضايا المنطقة العربية، خاصة ما يتعلق منها بالصراع العربي–الإسرائيلي، وبالجهود الأميركية للتوصل إلى تسوية سلمية لهذا الصراع، واقتصاره على القضايا الداخلية.

مع ذلك، فإن هؤلاء المحللين أنفسهم رأوا أن «الخطّ الإستراتيجي» الذي اتبعه أوباما، منذ بداية ولايته، والذي كان واضحًا للغاية، وفحواه معالجة سلسلة من الموضوعات الكبيرة معًا، سيستمر، ولذا فمن السابق لأوانه نعيه منذ الآن[١٣]. ورأى البعض أن مسلك أوباما يعكس اقتناعًا بعدم توافر أوضاع محلية وإقليمية ودولية مؤاتية لإنضاج التسوية. فموازين القوى السياسية داخل الولايات المتحدة الأميركية لا تتيح له، من ناحية، ممارسة ضغط فعال على إسرائيل في المرحلة الراهنة، وموازين القوى الإقليمية والدولية لا تساعده، من ناحية أخرى، على التوصل إلى تسوية قائمة على حلول وسط[١٤]. وبناء على ذلك فإن مسلكه لا يعني تخلي الولايات المتحدة عن معالجة أزمة الشرق الأوسط، ذلك بأنه سبق لأوباما أن أعلن، في يوم تسلمه مهمات منصبه، أن حل النزاع الشرق أوسطي ينطوي على مصلحة إستراتيجية أميركية[١٥]. علاوة على ذلك فإن ما يمكن استشفافه من المقابلة الصحافية، التي أدلى أوباما بها إلى مجلة «تايم» الأميركية، هو اعترافه بفشل خطواته، من جهة، وتأكيده، من جهة أخرى، أنه عازم على تصحيح الأخطاء التي ارتكبت. وفي رأي البعض فإن الخطأ الأكبر، الذي ارتكبه أوباما، كامن في تحديد غايات لا يمكن تحقيقها، مثل تجميد الاستيطان (في الضفة الغربية) لفترة غير محدّدة. وبناء على ذلك فإن ما يمكن افتراضه، بالنسبة لما قد يقوم به في المستقبل، هو تحديد غايات مرحلية يمكن تحقيقها، وتهدف إلى تجديد الثقة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وعليه فإن الأمر المؤكد هو أن ذلك لا يعني أن أوباما ينوي، خلال العام الثاني من ولايته، تقديم تسهيلات لإسرائيل، أو معاملتها باعتبارها ابنًا مدللاً[١٦].

**يسود اعتقاد بأن مسلك أوباما يعكس اقتناعًا بعدم توافر أوضاع محلية وإقليمية ودولية مؤاتية لإنضاج التسوية**

وثمة تحليلات أكدت أن فشل الولايات المتحدة «لا يخدم مصالح إسرائيل»، لأن هذه الأخيرة «بحاجة إلى أن تبقى الولايات المتحدة قوية ورائدة»[١٧]، في حين رأت تحليلات أخرى أنه في حال تخلي واشنطن عن جهودها السياسية في الشرق الأوسط، فإن ذلك سيفاقم خطر اندلاع حرب في هذه المنطقة، ذلك بأن قيام «شرطي العالم» بالتظاهر بالضعف يشجع حكام المنطقة على مجازفات لا تُحمد عقباها[١٨].

وأظهرت وقائع «مؤتمر هرتسليا لميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي»، في دورته العاشرة المنعقدة خلال الفترة بين ٣١ كانون الثاني– ٣ شباط ٢٠١٠، أن هناك إجماعًا لدى القوى السياسية الإسرائيلية الصهيونية كافة، سواء المتربعة في سدّة السلطة أو القابعة في صفوف المعارضة، على أن سياسة الإدارة الأميركية الحالية، برئاسة باراك أوباما، إزاء إسرائيل وقضايا الشرق الأوسط، لا تختلف، في الجوهر،

عن سياسة الإدارات الأميركية السابقة، بل وحتى عن سياسة إدارة جورج بوش. وبالتالي فمن غير المتوقع حدوث صدام حقيقي بين الجانبين. ولعلّ هذا الإجماع من شأنه إفراغ الهواء من عجلات الادعاء القائل بأن هناك تغييرًا كبيرًا في مواقف إدارة أوباما، إزاء الصراع العربي- الإسرائيلي[١٩].

## خطاب جامعة بار إيلان

أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، بعد مراوغات ومناورات كثيرة، برنامجه السياسي المستجد لـ «تسوية» النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني. وقد جاء ذلك في إطار ما بات يعرف باسم «خطاب جامعة بار إيلان»، والذي ألقاه في هذه الجامعة في يوم ١٤ حزيران ٢٠٠٩.

ولعل أول ما يتعيّن قوله، هو أن هذا البرنامج والخطاب عمومًا كانا، أساسًا، بمثابة ردّ مدروس بتؤدة على قيام إدارة أوباما بمطالبة الحكومة الإسرائيلية أن تقبل «مقاربة الدولتين»، وأن تقوم بتجميد أعمال البناء في المستوطنات على نحو مطلق. وتؤكد لهجة الخطاب من ألفه إلى يائه وطريقة تسلسل وقائعه أنه مُوجّه أساسًا، بل وربما حصريًا، إلى هذه الإدارة. فقد تجاهل نتنياهو الطرف الفلسطيني بصورة تكاد تكون تامة، وفي حين اختار أن ينوّه بمعاهدتي السلام اللتين وقعت إسرائيل عليهما مع كل من مصر والأردن، بوصفهما نموذجين مقبولين عليه للتسوية المتوخاة إسرائيلياً مع «الطرف العربي»، فإنه لم ينبس ببنت شفة فيما يخصّ الاتفاقات أو التفاهمات الإسرائيلية- الفلسطينية السابقة، لئلا يتم تأويل ذلك بأنه يشفّ عن تسليمه بها. وقد صدق من رأى أنه علاوة على الأهمية الكامنة في التركيز على ما قاله نتنياهو في سياق الخطاب، إلا أنّ التركيز في الوقت نفسه على ما لم يقله لا يُعدّ أقل أهمية.

**إجماع عام أن سياسة أوباما لا تختلف في الجوهر عن سياسة الإدارات الأميركية السابقة**

وحتى من قبل أن يلقي خطابه هذا، ولكن في غمرة الجدل المتميّز بقدر من التجاذب الحاد، والذي اندلع مع إدارة أوباما، فيما يتعلق بجوهر التحركات السياسية المطلوبة من الحكومة الإسرائيلية اليمينية الجديدة، لمح المحلل السياسي لصحيفة «هآرتس»، ألوف بن، إلى أنه لا بُدّ وأن يتفتق ذهن نتنياهو في نهاية المطاف عن «معادلة سحرية» تجنّبه الصدام القاسي مع واشنطن، وتنقل الكرة من ملعبه إلى ملاعب أخرى.

وقد كتب بن في هذا الصدد، في اليوم نفسه الذي ألقى الرئيس أوباما فيه خطابه الموجّه إلى العالمين العربي والإسلامي في جامعة القاهرة، ما يلي: «يبدو أن نتنياهو

سيبذل كل ما في وسعه من أجل أن يتهرّب من المواجهة (مع الإدارة الأميركية)، ولذا فإنه سيكون مضطرًا إلى التنازل عن معارضته فكرة الدولة الفلسطينية وإلى تقديم بعض الإنجازات الميدانية إلى أوباما. وعندها سيأمل بأن يقوم الرفض العربي بتجميد العملية السياسية، وبذا يوفر على نفسه عناء مناقشة المسائل الأكثر صعوبة المتعلقة بتفكيك مستوطنات وبالقدس واللاجئين».

وفي وقت لاحق عاد هذا المحلل السياسي نفسه وأشار، لدى تطرقه تحديدًا إلى موقف نتنياهو المستجد من «التسوية» السياسية، إلى كون هذا الأخير يتبنى بإزاء التفاهمات الإسرائيلية- الفلسطينية الأخيرة (وبالذات خلال اللقاءات التي عقدت بين رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، إيهود أولمرت، والرئيس الفلسطيني محمود عباس) نظرة لا تنطوي على قبول لها وإنما على كونها دليلاً قاطعًا آخر يثبت انعدام وجود طرف فلسطيني شريك لها بل وشريك لعملية التسوية برمتها، كما هي الحال منذ فشل محادثات كامب ديفيد وطابا في العام ٢٠٠٠ ومطلع العام ٢٠٠١[٢٠]. وعلى ما يبدو فسيواصل نتنياهو التمسك بهذه النظرة للتهرب من معضلة تجميد الاستيطان ولتفريغ حملة الضغط الأميركية والعالمية، التي يتعرّض لها، من أية «لدغة» قد تمسّ سياسته العامة أو تطيح بائتلافه اليمينيّ.

خطاب بار إيلان كان رداً مدروساً موجهاً بالأساس إلى اوباما

على الرغم من ذلك ما زال يحلو للمعلقين والمحللين في إسرائيل التأكيد، في شبه إجماع، منذ تحرير الخطاب، أن نتنياهو قبل «مقاربة الدولتين»، وهذا القبول يعني في العمق الموافقة على «مبدأ التقسيم».

وإزاء هذا لا بُدّ لنا من رؤية أن الخطاب نفسه قد حمل «جديدًا» في مواقف نتنياهو التقليدية، بصرف النظر عن جوهر النتائج التي يمكن تعويلها على ذلك.

إن «الجديد» المقصود هذا يندرج في إطار عنوانين رئيسيين:

- **الأول- الإقرار بأن «السلام الاقتصادي» ليس بديلاً لـ «السلام السياسي» مع الشعب الفلسطيني**. ومن المعروف أن البرنامج السياسي- الأمني العريض الذي طرحه نتنياهو بشأن مستقبل العلاقة مع الفلسطينيين، والذي خاض على أساسه الانتخابات الإسرائيلية العامة في شباط ٢٠٠٩ وفاز فيها، قد أكد أن «المفاوضات الحالية (قبل الحرب على غزة) والتي بدأت منذ مؤتمر أنابوليس (في تشرين الثاني ٢٠٠٧) وتركزت في تحقيق اتفاق دائم بصورة مباشرة، تخطئ الهدف المطلوب». وأعرب عن اعتقاده أن الفلسطينيين «غير مستعدين في الوقت الحالي لتسوية أيديولوجية ذات أبعاد تاريخية من شأنها أن تضع نهاية للصراع. ولا يوجد أي دليل على أن الفلسطينيين سيستجيبون، الآن،

ولو للحد الأدنى من المطالب، التي سيطرحها أي زعيم إسرائيلي مسؤول. وقد رفض الفلسطينيون بشدة اقتراحا للتسوية قبل ثمانية أعوام (أي خلال مفاوضات كامب ديفيد العام ٢٠٠٠)، ولا يوجد دليل على أن مواقفهم إزاء قضايا الحل الدائم أصبحت معتدلة أكثر. بل على العكس، فقد أصبحت مواقفهم متصلبة أكثر أمام حكومة إسرائيلية ضعيفة». وبدلا من ذلك اقترح نتنياهو أن «تركز إسرائيل جهودها في تحسين (مستوى) حياة الشعب الفلسطيني اليومية». وقال إنه «ينبغي، بصورة خاصة، مساعدة الفلسطينيين في تطوير اقتصادهم بشكل سريع. وهذه الخطوة، بحد ذاتها، لن تنهي الصراع، لكنها ستوجد أجواء تزداد من خلالها بشكل كبير احتمالات نجاح المفاوضات السياسية. وستعمل حكومة برئاسة الليكود بصورة فورية من أجل تغيير الأوضاع الميدانية» (وهو ما اصطلح على تسميته بـ «السلام الاقتصادي»)[٢١].

- **الثاني- الموافقة على «مبدأ التقسيم» من خلال قبول «مقاربة الدولتين».** إن ذلك يعني، أو من المفترض أن يعني، أن اليمين الإسرائيلي، الذي يمثل حزب الليكود عليه، لا يملك بديلا لائقًا وممكنا لحل الدولتين. وفي الوسع أن نضيف أن هذا البرنامج السياسي هو برنامج حزب كاديما، وهو حزب منسول في معظمه من اليمين الإسرائيلي ومن حزب الليكود على وجه التحديد. بل كان ثمة من أشار إلى أن نتنياهو قد «سرق» خطاب رئيسة كاديما في الوقت الحالي ووزيرة الخارجية السابقة، تسيبي ليفني، لا سيما وأنها تؤكد دائمًا على مطلب الاعتراف بيهودية إسرائيل، وعلى ضرورة أن تكون الدولة الفلسطينية العتيدة منزوعة السلاح، وتعارض حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وهذه هي بكيفية ما الأركان نفسها التي وردت في برنامج نتنياهو.

جديد خطاب بار ايلان: السلام الاقتصادي ليس بديلا عن السياسي

واستنتج بعض آخر من ذلك ما يلي:

- أولاً- أن نتنياهو **سحب البساط من تحت قدمي ليفني** وأصبح وريث رئيس الحكومة الأسبق، أريئيل شارون.
- ثانيًا- أن **نتنياهو أصبح، منذ خطاب بار إيلان فصاعدًا، هو الوسط في إسرائيل**، من حيث مفهومه العام الساعي إلى تقليص رقعة الاحتلال من دون أن يعرّض أمن إسرائيل للخطر.

لكن، ثمة فارق بين نتنياهو وشارون حتى على مستوى هذه المقارنة، ويتجسد

في أن تبنيه المفهوم السالف لم يؤد إلى حملة هجوم عليه كما الحملة التي كانت من نصيب شارون، وخصوصًا من طرف اليمين الاستيطاني. بل إنه غداة إلقاء نتنياهو خطابه لوحظ، على صلة بما تقدّم كله، حتى أن بعض الأوساط اليمينية، التي ترفض «مبدأ التقسيم» جملة وتفصيلاً، حرصت على توكيد أن ثمة أسبابًا وجيهة كثيرة تستدعي عدم الخشية من قبول زعيم الحزب اليميني الإسرائيلي الأكبر في إسرائيل «حل الدولتين».

مهما تكن هذه الأسباب فإن اثنين منها يعتبران **الأكثر جوهرية ووقعًا**:

- الأول- أن الشروط المسبقة التي وضعها لقيام دولة فلسطينية، وفي مقدمها تجريدها من السلاح ومظاهر السيادة الأساسية واعتراف الفلسطينيين بيهودية إسرائيل، أي اعترافهم بحق الشعب اليهودي في إقامة دولة قومية، والذي يعني الاعتراف بوجود قومية يهودية، والتخلي عن حق العودة، واستمرار بقاء القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، أقل ما يقال بشأنها إنها تحوّل تلك الدولة إلى فكرة هزيلة، وتنمّ في العمق عن مسعى إلى عرقلة قيامها. ومن المفيد التنويه هنا بأن كبير المعلقين السياسيين في صحيفة «هآرتس»، يوئيل ماركوس، أكد أنه نما إلى علمه من مصادر حكومية إسرائيلية داخلية مطلعة أنه جرى الاتفاق بين نتنياهو والوزير بيني بيغن على أن يستقيل هذا الأخير من الحكومة، في حال مضيها قدمًا نحو التوصل إلى تسوية (مع الفلسطينيين) تكون مقرونة بتقديم تنازلات في المناطق (المحتلة). وبناء على ذلك فإن النتيجة المطلوب استخلاصها من ذلك هي أنه «ما دام بيغن في صفوف الحكومة، فإن نتنياهو لا ينوي أن يترجم أقواله إلى أفعال حقيقية»[٢٢].

نتنياهو يقر بمبدأ التقسيم

- الثاني- أن مجرّد الرفض العربي والفلسطيني لهذه المقاربة المشروطة، وهو رفض كانت وقائعه أشبه بالمعلنة، من شأنه أن يسقط الموضوع من جدول الأعمال العام، وربما الأهم من ذلك من شأنه أن يجعل الكرة في نظر الولايات المتحدة والعالم الغربي تنتقل إلى مرمى الطرف العربي أو مرمى الطرف الفلسطيني، حتى من دون أن يكلف هؤلاء جميعًا أنفسهم عناء الخوض في التأثير الهدّام للشروط الإسرائيلية المسبقة على احتمالات قيام الدولة الفلسطينية أصلاً. وفعلاً فإن تحليلات إسرائيلية كثيرة عزت فشل جهود أوباما إلى رفض بعض الأطراف العربية، وفي مقدمتها السعودية ودول الخليج والمغرب، رفع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل في اتجاه التطبيع. وقد

بلغت المغالاة لدى بعض المحللين الإسرائيليين حدّ اتهام الجانب الفلسطيني بـ «التهرّب من نتنياهو لكونه سياسيًا جادًا ويتطلع إلى حلّ عمليّ»[٢٣].

## ما بعد خطاب بار إيلان

بطبيعة الحال فإن المشكلة لا تكمن فقط في أن نتنياهو لا ينوي أن يترجم أقواله إلى أفعال أو إلى سياسة عملية، وإنما أيضًا في أنه يتمسك بمسار ثبت، حتى الآن، أنه قد باء بالفشل الذريع.

ويجب أن نشير، عند هذا الحدّ، إلى ما يلي:

- باستثناء قبول «مقاربة الدولتين» على استحياء شديد وتحت وطأة الضغوط الأميركية، كما سلفت الإشارة، فإن خطاب نتنياهو يدل، في الوقت نفسه، على أن **مواقفه الأساسية بقيت كما هي** عليه، إذ إنه مصرّ على أن يسيطر على جزء كبير من المناطق المحتلة بحجة «رسم حدود يمكن الدفاع عنها»، ويرفض مطلب أوباما بشأن تجميد البناء في المستوطنات على نحو مطلق بحجة «مقتضيات الحياة الطبيعية»، وبحجة أن القدس الشرقية هي جزء من إسرائيل، ويطالب الفلسطينيين أن يتنازلوا عن أسس حلمهم الوطني في مقابل دولة ذات سيادة محدودة. ومن المعروف أنه لا يوجد شريك فلسطيني أو عربي أو دولي لهذه المواقف. و«في حال إصرار نتنياهو عليها فلن يجلب حلولاً لمشكلات إسرائيل»، كما أكد مقال افتتاحي أنشأته صحيفة «هآرتس» غداة الخطاب، أي في ١٥ حزيران ٢٠٠٩.

قذف الكرة إلى الساحة العربية

- إن قبول نتنياهو «مبدأ الدولتين» يعكس **تساوقًا مع موقف الأغلبية في صفوف الرأي العام الإسرائيلي** في هذا الشأن. وكانت نتائج استطلاع للرأي العام الإسرائيلي أجراه «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من شهر أيار ٢٠٠٩، وتناول فيه العديد من المسائل المركزية المطروحة على أجندة الجدل العام في إسرائيل في المجالين السياسي والأمني، وتزامن نشره مع يوم إلقاء الخطاب في بار إيلان، أن استعداد الجمهور اليهودي العريض للموافقة، في إطار تسوية دائمة، على إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ازداد بشكل مطرد خلال العقدين الأخيرين، إذ ارتفعت نسبة الموافقين من ٢١ بالمئة في العام ١٩٨٧ إلى ٦١ بالمئة في العام ٢٠٠٦، ثم هبطت إلى ٥٥ بالمئة في العام ٢٠٠٧، وفي

الاستطلاع الحالي (أيار ٢٠٠٩) انخفضت نسبة المعبرين عن هذا الموقف إلى ٥٣ بالمئة. مع ذلك فإن نسبة المؤيدين لحل «دولتين لشعبين» ما زالت مرتفعة ومستقرة، إذ أيد هذا الحل في العام ٢٠٠٧ ما نسبته ٦٣ بالمئة من الجمهور اليهودي، وفي الاستطلاع الحالي بلغت نسبة المؤيدين ٦٤ بالمئة. وقال معدو الاستطلاع إن سبب الفوارق يكمن في أن مصطلح «دولة فلسطينية» ما زال «يرعب» فئات معينة في المجتمع الإسرائيلي، بينما تبدو صيغة حل «دولتين لشعبين» مقبولة لدى أغلبية واضحة من الجمهور اليهودي باعتبارها الحل الواقعي الوحيد للنزاع. وبناء على ذلك بالإمكان أن نعتبر هذا القبول لـ «مبدأ الدولتين» بمثابة «مغامرة محسوبة العواقب» أو بمنزلة موقف تمّ استدراج نتنياهو إليه بتأثير من الشارع الإسرائيلي نفسه. إن الملاحظة السابقة تعني، من جملة أشياء أخرى، أن رئيس الحكومة الإسرائيلية يتساوق مع الشارع الإسرائيلي، ولا يقدم على أية خطوة صغيرة في إمكانها أن تؤدي إلى تغيير حقيقي في الوعي الإسرائيلي المفقود.

**نتنياهو لا ينوي ترجمة الأقوال إلى أفعال**

وقد أشار الكاتب الإسرائيلي دافيد غروسمان بحق إلى أن نتنياهو لم يتحدث «باستقامة وشجاعة» – كما تعهد في سياق الخطاب – عن الدور الهدّام للمستوطنات، باعتبارها عقبة كأداء أمام السلام. ولم يتوجه إلى المستوطنين بصورة مباشرة كي يقول لهم ما يدركه على نحو جيد، وهو أن خريطة المستوطنات تتناقض مع خريطة السلام، وأن الكثيرين منهم سيضطرون إلى ترك بيوتهم. وكان يتعين عليه أن يقول ذلك لهم. ولو أنه فعل هذا لما كان يخسر نقاطًا في المفاوضات المستقبلية مع الفلسطينيين، وإنما كان يتيح إمكان تحريك هذه المفاوضات. كما كان يتعين على نتنياهو، في رأي الكاتب ذاته، أن يتطرّق إلى مبادرة السلام العربية، وأن يشير إلى البنود التي توافق إسرائيل عليها، وإلى البنود التي ليس في إمكانها القبول بها. وبينما تحدث نتنياهو عن الوعود والضمانات، التي يجب أن تحصل إسرائيل عليها من الفلسطينيين حتى قبل أن تبدأ المفاوضات معهم، فإنه لم يتحدث عن المخاطر التي يتعين على إسرائيل أن تأخذها على كاهلها إذا ما كانت راغبة في السلام حقًا. وبناء على ذلك كله فإنه لا يقود إسرائيل إلى مستقبل جديد[٢٤]. وينبغي أن نضيف إلى ما يقوله غروسمان أن موضوع تفكيك المستوطنات لا يحظى بتأييد واسع في صفوف الرأي العام الإسرائيلي، وذلك في تناقض واضح مع التأييد الواسع لـ «حل الدولتين» المشار إليه أعلاه. وفي الاستطلاع الذي أجراه «معهد دراسات الأمن

**رئيس الحكومة الإسرائيلية يتساوق مع الشارع الإسرائيلي**

**٦٤٪ من اليهود يؤيدون قيام دولة فلسطينية**

القومي» المذكور جرى أيضا، في سياق تناول مسألة الحلول المرغوب فيها للنزاع، دراسة مدى استعداد الجمهور الإسرائيلي لتأييد استحقاقات الحلول، على غرار تفكيك مستوطنات. ولاحظ معدو الاستطلاع أن المواقف بشأن هذا الموضوع لم تتغير نهائيا خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، حيث لا يوجد تقريبا تأييد لإخلاء جميع المستوطنات القائمة في الضفة الغربية، بما يعني الانسحاب إلى حدود العام ١٩٦٧. ففي استطلاع ٢٠٠٧ أيد ١٤ بالمئة فقط إخلاء جميع المستوطنات، وفي الاستطلاع الأخير أيد ذلك ١٥ بالمئة فقط. في المقابل أبدى ٤٣ بالمئة استعدادهم حاليا لـ «إخلاء المستوطنات الصغيرة والمعزولة فقط»، وهذا في مقابل ٤٥ بالمئة في العام ٢٠٠٧، بينما عارض ٤٢ بالمئة كليا إخلاء مستوطنات «تحت أي ظرف». وتتعلق هذه المعطيات بإخلاء مستوطنات «في إطار تسوية دائمة».

إن مطلب الاعتراف بحق الشعب اليهودي في إقامة دولة قومية، والذي يعني الاعتراف بوجود قومية يهودية، لم يطرح في السابق شرطًا للسلام لا مع مصر ولا مع الأردن، ويشكل عقبة إضافية. وبحسب ما أكد كاتب إسرائيلي آخر هو أ. ب. يهوشواع: يكفي أن نطلب من الفلسطينيين الاعتراف بشرعية دولة إسرائيل، التي يعرف الجميع ما هي هويتها الجغرافية والسياسية. ونحن بدورنا نعترف لا بالشعب الفلسطيني، وإنما بدولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة في حدود ١٩٦٧. وأضاف أن ماهية القومية اليهودية هي مسألة معقدة حتى بالنسبة لليهود أنفسهم. كما أن مطالبة الفلسطينيين الاعتراف بوجود قومية يهودية من شأنها أن تعقد أوضاع الأقلية الفلسطينية في إسرائيل[٢٥].

وفي الإجمال العام ليس من المبالغة رؤية أن الشروط التي رهن نتنياهو قبوله «مقاربة الدولتين» بها، في إثر حملة الضغوط الأميركية، تحظى بإجماع إسرائيلي داخلي كبير، ما يعني أيضًا أن هذا الإجماع يشكل ركيزة رئيسة لمواقف الحكومة الإسرائيلية ورئيسها.

وبناء على ذلك جرى التأكيد بأن استشراف التطورات بعد هذا الخطاب سيبقى مرهونًا، أساسًا، بمدى جدية الإدارة الأميركية في ممارسة جولة ضغوط أخرى على حكومة نتنياهو. وفي غمرة ذلك أُشير إلى أن ثمة احتمالات كبيرة بأن يكون خطاب بار إيلان أشبه بسحابة صيف عابرة، على غرار خطابات إسرائيلية كثيرة في السابق.

وتستند هذه الاحتمالات، في الآونة الأخيرة، إلى تصعيد الحملة الإسرائيلية ضد

الرئيس الفلسطيني محمود عباس، جراء رفضه استئناف المفاوضات من دون التجميد المطلق للاستيطان، ولا سيما في القدس، والتي يساهم فيها على وجه الخصوص كل من رئيس الحكومة نتنياهو ووزير خارجيته ليبرمان، وهي تسير في موازاة حملة أخرى على خطة رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض لاستكمال بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية في العام ٢٠١١. وقد أشير، في هذا الصدد، إلى أن أكثر ما يطير صواب إسرائيل هو أن فياض يعمل على تحقيق هذه الغاية بالاشتراك مع عباس، ولهذا الغرض فقد «أقام لجانًا وزارية تعمل، ليل نهار، في تلطيخ سمعة إسرائيل في أية ساحة دولية ممكنة، وتقوم بتقديم شكاوى في اليونيسكو ومحكمة العدل الدولية في لاهاي ومنظمة الصحة العالمية. كما أنه يبذل جهودًا شخصية كبيرة من أجل عدم قبول إسرائيل في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (**OECD**)، قبل تلبية مطالبه منها. وينوي إقامة مدينة فلسطينية جديدة باسم روابي قرب رام الله، ويطالب بإقامة قرى ومزارع للاجئين الفلسطينيين على أراضي غور الأردن. وبناء على ذلك فإن أكثر ما يخشاه المسؤولون الإسرائيليون الآن هو أن ينجح فياض، بهذه الوتيرة، في انتزاع قرار من الأمم المتحدة يقضي بإقامة دولة فلسطينية في حدود ١٩٦٧ تكون عاصمتها القدس الشرقية، من دون مفاوضات مع إسرائيل»[٢٦].

**المطالبة بالاعتراف بيهودية الدولة لم يطرح سابقا في الاتفاقات مع الأردن ومصر**

ووفقًا لمصادر إعلامية إسرائيلية فإن حكومة نتنياهو وجهت إلى الإدارة الأميركية مذكرة ادعت فيها أن «السلطة الفلسطينية تواصل مقاطعة المفاوضات والتحريض ضد إسرائيل والثناء على الإرهابيين، على الرغم من المساعي الكبيرة التي تبذلها إسرائيل لتشجيع قيادة السلطة الفلسطينية على العودة إلى محادثات السلام»[٢٧]. وأدلى وزير البنى التحتية الإسرائيلية، عوزي لانداو («إسرائيل بيتنا»)، بمقابلة إلى صحيفة «يسرائيل هيوم» قال فيها: إنه لا فرق بين الرئيس الراحل ياسر عرفات وبين الرئيس عباس، مضيفا أن هدف كل منهما هو إبادة إسرائيل. وشبه لانداو عباس بـ «سفاح بوسطن»، الذي نفذ ثلاث عشرة عملية قتل بالخنق في الستينيات من القرن الفائت[٢٨].

**شروط نتنياهو للدولة تحظي بتأييد واسع في الشارع الإسرائيلي**

## إيران في رأس سلم أولويات نتنياهو

إن مراجعة خطابات نتنياهو، منذ تسلمه مهمات رئيس الحكومة، لا بُدّ من أن تؤدي إلى الاستنتاج بأنه يضع الموضوع الإيراني في رأس سلم أولوياته، فمثلاً قال في خطاب عرض الحكومة على الكنيست، في ٣١ آذار ٢٠٠٩، إن «الأزمة الأمنية التي نواجهها مردّها صعود وانتشار الإسلام المتشدد في منطقتنا وأجزاء أخرى من العالم.

إن أكبر خطر قد تتعرض له الإنسانية جمعاء وإسرائيل تحديداً ينبع من احتمال حصول نظام راديكالي على السلاح النووي، أو من احتمال ورود السلاح النووي إلى نظام كهذا». ووفقًا لمصادر مقربة منه فإن ما يقف في رأس سلم أولوياته هو: «أولا، منع إيران من تطوير قدرة نووية عسكرية؛ ثانيا، إيجاد حل ملائم لتهديد الصواريخ والقذائف الصاروخية؛ ثالثا، تحصين حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها» (وذلك في إثر التداعيات المترتبة على تقرير لجنة غولدستون حول فظائع الحرب الإسرائيلية على غزة)[٢٩]. وكانت تحليلات سياسية إسرائيلية قد تنبأت بأن «صعود بنيامين نتنياهو إلى سدّة الحكم يزيد احتمالات الحرب مع إيران، لكن «نقطة اللاعودة» لم يتم تجاوزها حتى الآن»[٣٠]. وأضافت أنه في الحلبة السياسية الإسرائيلية يسود الاعتقاد أن **عودة نتنياهو إلى رئاسة الحكومة «تقرب بالضرورة إسرائيل من حرب مع إيران»** وأن «شخصيات سياسية، كانت على اتصال مع نتنياهو، تقول إنه قد قرر تدمير المنشآت النووية الإيرانية». وفي وقت لاحق أكد المدير العام السابق للإذاعة الإسرائيلية، يوني بن مناحيم، الذي كان ضابطًا في الاستخبارات العسكرية، أن حكومة نتنياهو تصرف، منذ تشكيلها، جلّ عملها في الموضوع الإيراني، وأن أحد أهم إنجازاتها العملية في هذا الشأن هو إقامة طاقم عمل مشترك مع الولايات المتحدة يترأسه من الجانب الإسرائيلي عوزي أراد، مستشار الأمن القومي لرئيس الحكومة، ومن الجانب الأميركي الجنرال جيمس جونز، مستشار الأمن القومي في الولايات المتحدة. كما أن جهاز الموساد الإسرائيلي يضع الموضوع في رأس سلم أولوياته وقد رُصدت له ميزانيات غير محدودة، واتخذت في الجيش الإسرائيلي الاستعدادات اللازمة لجميع السيناريوهات، والتي لا يجوز التحدث عنها بسبب سريتها التامة. في الوقت نفسه قال نائب رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي المنتهية ولايته، دان هارئيل، في مقابلة صحافية، إن «إسرائيل تعمل كي تضمن ألا تكون لدى إيران قدرة نووية. نقطة»[٣١].

من المرجح ان يكون خطاب بار ايلان سحابة صيف عابرة

ووفقًا للمحلل العسكري في صحيفة «هآرتس»، عاموس هارئيل، فإن الملف النووي الإيراني كان الدافع لأن تكون توقعات رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان)، الجنرال عاموس يادلين، التي كشف عنها خلال المؤتمر السنوي لـ «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب يوم ١٥ كانون الأول ٢٠٠٩، أكثر تشاؤمًا من توقعاته في مؤتمر العام الفائت، الذي عقد في تشرين الثاني ٢٠٠٨. وبموجب ما قاله، فإنه على الرغم من أن قوة الردع الإسرائيلية هي الآن في أفضل حالاتها (وهذا هو السبب الواقف برأيه وراء الهدوء الأمني في مقابل حزب الله

تحريض دؤوب على إيران

و «حماس») إلا أن هناك في الأفق مخاطر أخرى أكثر تعقيدًا. وبطبيعة الحال فإن إيران تقف في رأس المخاطر، التي يتحدث عنها يادلين. ويمكن القول إن الوضع ازداد خطورة، في نظر إسرائيل، بسبب نضوج المشروع النووي الإيراني. وما يعكس ذلك هو توكيد رئيس شعبة الاستخبارات أن عقارب الساعة التكنولوجية الإيرانية «توشك أن تكمل دورانها»، وذلك لأن الإيرانيين أصبحوا مسيطرين على تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم بأكملها، فضلاً عن تراكم كمية كبيرة من اليورانيوم المخصب بمستوى منخفض، خلال العام الفائت، تعتبر كافية من أجل إنتاج قنبلة نووية واحدة.

تجدر الإشارة إلى أن التعامل مع إيران وبرنامجها النووي كان أيضًا إحدى النقاط الخلافية بين حكومة نتنياهو وإدارة أوباما في أول عهديهما[٣٢]، لكن **مع بداية العام ٢٠١٠** بدت إسرائيل مرتاحة من حقيقة أن إدارة أوباما أخذت ترفع إلى مستوى متقدّم من أولوياتها مسألة فرض عقوبات مشددة على إيران مع التلويح ببقاء الخيار العسكري على الطاولة، وهو ما يدفع باتجاهه اللوبي الصهيوني الأميركي بالتناغم مع سياسة حكومة نتنياهو القاضية بضرورة التركيز على تصفية البرنامج النووي الإيراني، وليس على عملية السلام في الشرق الأوسط.

وبحسب ما قال وزير الشؤون الإستراتيجية، موشيه يعلون، فإن إسرائيل تتوقع أن تقوم الأسرة الدولية، بقيادة الولايات المتحدة، بوقف برنامج إيران النووي، إلا أنها في الوقت نفسه تستعد للاعتماد على نفسها من أجل ذلك، عملاً بالمثل القائل «ما حكّ جسمك إلا ظفرك»[٣٣].

ورأى أحد الخبراء الإسرائيليين في الشؤون الأميركية من جامعة بار إيلان أن قرار واشنطن نشر منظومات مضادة للصواريخ في دول الخليج، في أواخر كانون الثاني ٢٠١٠، ينطوي أساسًا على رسالة واضحة إلى القيادة الإيرانية فحواها أن عهد ضبط النفس قد ولّى، وأن الولايات المتحدة على استعداد لمواجهة أقسى[٣٤]. وأكد أحد المعلقين العسكريين أن هذه الخطوة تبين أن الأميركيين ينوون تضييق الخناق على إيران، من جهة، وأنهم، من جهة أخرى، يعدون العدة لمواجهة ردة فعل عسكرية إيرانية[٣٥].

## المسار السوري: من دون أي تقدّم يذكر

ظل المسار السوري مجمدًا خلال العام ٢٠٠٩، وذلك في إثر رفض إسرائيل وساطة تركيا في المحادثات غير المباشرة بين الجانبين، ولم تقبل إسرائيل عروضًا لوساطات أخرى من أجل استئناف هذه المحادثات[٣٦].

وفي واقع الأمر فإن المسار السوري لا يزال خاضعًا لسيرورتين من داخل المشهد السياسي- الحزبي الإسرائيلي:

مع بداية ٢٠١٠ بوادر ارتياح إسرائيلي من تصاعد الموقف الأميركي اتجاه إيران

الأولى- سيرورة اعتباره بديلاً عن المسار الفلسطيني، نظرًا لـ «صعوبة» تحقيق اختراق في هذا المسار الأخير في المستقبل القريب. وبكلمات أخرى إحلال المسار السوري محل المسار الفلسطيني[٣٧]. وهناك أصوات إسرائيلية تعتقد أن جميع المحاولات الإسرائيلية السابقة في هذا الشأن قد باءت بالفشل، وأن الظروف الراهنة غير مواتية لتحقيق نجاح في هذا المسعى[٣٨]، ولذا فإن المسار السوري ينبغي أن يكون موازيًا للمسار الفلسطيني في الأحوال جميعًا.

الثانية- سيرورة الارتباط الوثيق بين المسار السوري وبين الموضوع الإيراني، إذ يسود اعتقاد في إسرائيل بأن استئناف هذا المسار ربما يشكل قيدًا على التحالف العميق بين إيران وسورية. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بحسب قراءة إسرائيل، فإن التعامل مع «الخطر الإيراني» يجب ألا يكون منحصرًا في مواجهة «مشروعها النووي» فحسب، وإنما أيضًا في ما يترتب على اعتبار إسرائيل لإيران زعيمة «محور الشرّ»، وفي أن إحدى السبل لمواجهة هذا «المحور» هو إضعافه من خلال ربط سورية بعجلة عملية التسوية الذي سيؤدي حتمًا إلى انفصالها عن إيران وحزب الله و «حماس».

وعلى ما يبدو فإن وزير الدفاع باراك ما زال من أبرز المؤيدين، داخل الحكومة، للمضي قدمًا في المسار السوري، وأنه يؤيد الانسحاب الإسرائيلي من هضبة الجولان في مقابل اتفاق سلام مع سورية. وهو يعتقد أنه «في ظل غياب التسوية مع سورية، فمن المحتمل أن نصل إلى مواجهة عنيفة معها، وهذه المواجهة ربما تصل إلى حرب شاملة»[٣٩]. وقد أعادت مصادر صحافية إسرائيلية أن باراك سبق أن أكد هذا الأمر قبل عشرة أعوام، أي في شباط ٢٠٠٠، لكن في قاعدة عسكرية جوية أخرى[٤٠].

وتظهر عملية مسح آخر مواقف قادة المؤسستين السياسية والعسكرية في إسرائيل إزاء موضوع المفاوضات مع سورية، ما يلي:

اعتبار المسار السوري كبديل للفلسطيني: تكتيك أو تهديد ثبت فشله سابقاً

إن رئيس الحكومة نتنياهو معنيّ باستئناف المفاوضات مع سورية، لكنه يرفض التعهد مسبقًا بالانسحاب من هضبة الجولان. وبذا فإنه لا يختلف عن رؤساء الحكومة السابقين إسحق رابين وشمعون بيريس وإيهود باراك وإيهود أولمرت. وكان رئيس الحكومة الأسبق أريئيل شارون هو الوحيد، الذي رفض عبارة «الانسحاب من الجولان».

إن وزير الدفاع، إيهود باراك، يؤيد استئناف المفاوضات مع سورية والانسحاب من الجولان.

١. إن رئيس هيئة الأركان العامة، غابي أشكنازي، يعتقد، مثل باراك، أنه يجب استئناف المفاوضات مع سورية على وجه السرعة، كما يجب دفع الثمن الكامل في مقابل اتفاق سلام، وذلك لأن البديل من ذلك هو حرب تمس الجبهة الداخلية الإسرائيلية بصورة قاسية، على الرغم من أن سورية ستُمنى بهزيمة في نهايتها.

ارتباط المسار السوري والموضوع الإيراني

٢. إن التقديرات السائدة لدى شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) هي أن (الرئيس السوري) بشار الأسد سيواصل التصرّف بحذر كبير إزاء إسرائيل، ولا توجد نوايا لديه لشنّ حرب عليها. وقد أعلن رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، اللواء عاموس يادلين، مؤخرًا، أنه من المتوقع أن يؤدي اتفاق سلام مع سورية إلى تغييرات إيجابية في الشرق الأوسط كله.

٣. إن الأكثرية في طاقم الوزراء السبعة، والمؤلفة من نتنياهو وأفيغدور ليبرمان وموشيه يعلون وبيني بيغن وإيلي يشاي، تعارض الانسحاب من الجولان، في حين أن دان مريدور وإيهود باراك يؤيدان الانسحاب الكامل في مقابل اتفاق سلام[٤١].

## حزب العمل: مذدنب لليكود

ذكرنا سابقًا أن الصيرورة الحالية لحزب العمل تظهر أنه لم يعد منتجًا أو مبادرًا إلى أي حراك في الساحة السياسية العامة، وأن حضوره أضحى مرهونًا بمدى فاعلية رئيسه، إيهود باراك، الذي يتولى حقيبة الدفاع في حكومة بنيامين نتنياهو، ويبدو منهمكًا في شؤونها حتى النخاع.

باراك واشكنازي من اشد المؤيدين للمضي في المسار السوري

أمّا من الناحية التنظيمية، فإن الحزب يبدو شبه منشق، بعد أن قرّر أربعة نواب كنيست من مجموع ثلاثة عشر نائبًا فازوا عن لائحته في الانتخابات العامة الأخيرة، يطلق عليهم اسم «المتمردون»، عقب انضمامه إلى الحكومة، أن يكونوا على طرف نقيض من سائر أعضاء الجسد، أي منشقين عنه فعلاً، لكن لم يكن في إمكانهم تأليف كتلة مستقلة، وفقًا لأنظمة الكنيست الداخلية، وظلوا ينتظرون انضمام نائب خامس إليهم كي يصبح الأمر متيسرًا. وهؤلاء النواب الأربعة هم أوفير بينيس وعمير بيرتس وإيتان كابل ويولي تامير. وقد لاحت احتمالات كبيرة لانضمام هذا النائب الخامس، فور إعلان رئيس كتلة الحزب في الكنيست، النائب الجديد دانيئيل بن سيمون، في تشرين الأول ٢٠١٠، استقالته من منصبه هذا، ومشاركته في وقت

لاحق في اجتماع عام للمتمردين الأربعة ومؤيديهم، وتوكيده أمامهم أنه سيكون في عداد الكتلة الجديدة إذا لم يقدم العمل، في غضون شهرين، على الانسحاب من الائتلاف الحكومي، تمهيدًا لتغيير وجهته السياسية. وقد انتهت هذه «المهلة» في آخر العام ٢٠٠٩، لكن لم يحدث انشقاق. وفي بداية العام الجديد أعلن عضو الكنيست أوفير بينيس استقالته من الكنيست، ما أدى إلى خلط الأوراق من جديد، خاصة وأن عضو الكنيست الجديدة، التي حلت محلّ بينيس، وهي د. عينات فيلف، تعتبر من المقربين من باراك. كما أعلنت عضو الكنيست يولي تامير أنها ستستقيل قريبًا من الكنيست، وسيحل محلها غالب مجادلة.

ولكن حتى لو حدث الانشقاق المذكور، فلن يكون في وسع أعضاء العمل الإطاحة بباراك من رئاسة الحزب، بعد أن نجح هذا الأخير خلال الخريف الفائت في تغيير دستور الحزب، بصورة تتيح إمكان استئثاره برئاسته حتى تشرين الأول ٢٠١٠، إلا إذا جرى تقريب موعد الانتخابات العامة في أثناء ذلك.

**حزب العمل... ركود مستمر وتفسخ داخلي**

ومع أن المحللين ومعلقي الشؤون الحزبية يميلون إلى إبراز الصراعات والدوافع الشخصية، الواقفة وراء الخلافات المحتدمة في العمل، على الأقل منذ انتهاء الانتخابات العامة وحتى الآن، إلا أن الأزمة التي تجتاح هذا الحزب ناجمة، أساسًا، عن تفاقم الجدل الحادّ بشأن طريقه السياسية في الوقت الحالي، والتي كانت لباراك نفسه يد طولى في صوغها، وجعلته مذدنبًا إلى الليكود على أكثر من صعيد. وهذا ما عبّر عنه وزير «شؤون الأقليات»، البروفسور أفيشاي برافرمان، بالقول: إن المشكلة التي تواجه العمل تتعلق بطريقه وفكره السياسيين. وكان النائب إيتان كابل، أحد «المتمردين» والسكرتير العام السابق، أكثر حدّة في تشخيص جذور المشكلة حين قال: إن باراك أصبح يمثل المواقف التقليدية لليكود أفضل من رئيس الحكومة نفسه، وما انفك يتبنى مواقف بعيدة كليًا من مواقف العمل التقليدية، ومن قيم جمهور ناخبيه على مرّ الأعوام.

وثمة من يضيف أن أزمة العمل الحالية تضمر بداية نهاية «حركة العمل الصهيونية»، وما هي إلا تحصيل حاصل قيام باراك بجرّ الحزب للانضمام إلى الحكومة اليمينية الحالية، على الرغم من علمه أنه لن يكون أكثر من «ورقة توت» تستر عوراتها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية- الاجتماعية.

ولعل ما يؤكد التقويم بشأن بداية نهاية «حركة العمل» هو أن باراك نفسه، وفي معرض ردّه على حملة النقد التي وجهت إليه جراء معارضته إجراء تحقيقات داخلية

حول فظائع الجيش الإسرائيلي ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في غزة، في إثر صدور تقرير «لجنة غولدستون» الأممية، قام بمهاجمة اليسار الإسرائيلي (الصهيوني) واتهمه بـ «النزعة الطفولية». ومما قاله في هذا الخصوص: «إن اليسار يتصرّف مثل الطفل الصغير اللحوح الذي يقول: «أريد السلام الآن»، والفارق بينه وبين الطفل البالغ هو أن هذا الأخير يدرك مجمل الاعتبارات الموضوعية، ويعرف نوعية الأشخاص الموجودين في الجانب الآخر». وقد رأى كثيرون أن تخصيص رئيس العمل «اليسار الإسرائيلي» بهجومه هذا يعني أنه قد نأى بنفسه عن هذا اليسار مرة واحدة وأخيرة، فيما اختار آخرون أن يعيدوا إلى الأذهان أن مساهمة باراك في جعل هذا «اليسار» غير ذي صلة بالخريطة السياسية والحزبية الإسرائيلية خلال توليه منصب رئاسة الحكومة بين الأعوام ١٩٩٩- ٢٠٠١، وما ترتب على ولايته من تداعيات مرتبطة بالسياسة الإسرائيلية العامة، كانت العامل الأهم وراء انهيار العمل و«اليسار الصهيوني» عمومًا وفي آخر انتخابات عامة على وجه الخصوص.

وفي الحقيقة فإن حزب العمل في الوقت الراهن، وأكثر من أي ظروف سابقة، يعاني ليس من فقدان النخب الفكرية الملتزمة بنهج تلك الحركة فحسب، بل وأيضًا من انحسار الشعور بالحاجة إلى الفكر أصلاً، وبالتالي فإن الكثيرين من قادته يتخلون كذلك عن أدوارهم العامة لصالح منافعهم الذاتية. وقد تعالت أصوات من قادة سابقين، منهم يوسي بيلين وأبراهام بورغ وغيرهما، تدعو إلى حل العمل والمبادرة إلى تأسيس إطار جديد لـ «اليسار الصهيوني» بمنأى أيضًا عن الحزب الآخر المعدود على هذا التيار، ميرتس، والذي مُني هو أيضًا بهزيمة نكراء في الانتخابات العامة. وربما يجدر إعادة التذكير هنا بأن الكاتب الإسرائيلي الأشهر عاموس عوز قال، عشية تلك الانتخابات: إن حزب العمل قد أنهى دوره التاريخي، وأصبح مفتقرًا إلى أي «برنامج وطني» أصيل، وعلى استعداد للانضمام إلى أي تحالف حكومي. وأضاف أنه «على مدار أعوام طويلة حدث تباعد بين ما يقوله حزب العمل وبين ما يفعله»[٤٢].

## كاديما تحت وطأة الصراعات الداخلية

لعل أكثر ما طغى على حزب كاديما، خلال العام ٢٠٠٩، هو استمرار التنافس بين رئيسة الحزب تسيبي ليفني وبين عضو الكنيست شاؤول موفاز، الذي شغل في السابق منصبي وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة، والذي بلغ درجة التهديد بشق الحزب. وفي ضوء ذلك، فإن الحزب وصل إلى وضع لا يشكل فيه خطرًا على حكومة نتنياهو- ليبرمان، علاوة على أنه لا يعرض على الجمهور الإسرائيلي العريض

بديلاً عن سياسة هذه الحكومة في أي مجال. كما أن هذا التنافس كان الدافع الأساس لقيام موفاز، في تشرين الثاني ٢٠٠٩، بطرح خطة سياسية لتسوية النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني تنص على إقامة دولة فلسطينية على مرحلتين، وعلى إجراء حوار مع حركة «حماس» في حال فوزها في انتخابات السلطة الفلسطينية. وقد رفضت رئيسة كاديما، تسيبي ليفني، خطة موفاز، وخاصة البند المتعلق بإجراء محادثات مع «حماس». وذكرت تقارير صحافية إسرائيلية أن ليفني وصفت الخطة، خلال محادثات مغلقة أجرتها مع أعضاء كنيست من حزبها، بأنها «تلحق ضررا بالحزب وتتعارض مع برنامجه السياسي». لكن من الجهة الأخرى فإن أعضاء كنيست من مؤيدي موفاز في داخل كاديما دعوا ليفني إلى إجراء «نقاش جاد» حول الخطة.

**يعاني حزب العمل في الوقت الراهن ليس فقط من فقدان النخب الفكرية الملتزمة بنهج تلك الحركة فحسب، بل وأيضًا من انحسار الشعور بالحاجة إلى الفكر أصلاً**

وأشارت بعض التعليقات الصحافية إلى أن خطة موفاز تنم عن اعتبارات شخصية أكثر مما تنم عن تغيير حقيقي في مواقفه الأيديولوجية، ولذا فهي ليست شرعية على الإطلاق[٤٣]. غير أن تعليقات أخرى رأت أنها تضع تحديًا كبيرًا أمام نتنياهو وحكومته، وتثير جدلاً عامًا في الشارع الإسرائيلي. وقيل في هذا السياق إن ما فعله موفاز هو ما يتعين على المعارضة أن تفعله في النظام الديمقراطي. وهذا ما سبق أن فعله (الوزير وعضو الكنيست الأسبق) يوسي بيلين، عندما عرض مبادرة جنيف باعتبارها وصفة لكسر الجمود السياسي، إبان ولاية حكومة أريئيل شارون. ومن المعروف أن مبادرة جنيف كانت أحد العوامل، التي حركت شارون للإعلان عن خطة الانفصال عن قطاع غزة، وبناء على ذلك فإن في إمكان خطة موفاز مع الضغط الأميركي أن يقوما بدور شبيه في فترة حكومة نتنياهو الحالية، وأن يدفعا رئيس الحكومة إلى الخروج من حالة الشلل السياسية وعرض خطة عملية لحل النزاع مع الفلسطينيين[٤٤].

## «إسرائيل بيتنا» وليبرمان- إدارة سياسة إسرائيل الخارجية وفقًا لدوافع سياسية- حزبية داخلية

**احتدام الصراع في كاديما بين تسيبي ليفني وشاؤول موفاز**

لا يزال تعيين أفيغدور ليبرمان، رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» اليميني المتطرف، وزيرًا للخارجية يثير جدلاً حادًا في إسرائيل. وأظهر استطلاع للرأي العام نشرته صحيفة «هآرتس»، في ٥ شباط ٢٠١٠، أن غالبية الإسرائيليين غير راضين عن أداء ليبرمان (٥٣ بالمئة من المستطلعين قالوا إنهم غير راضين عن أداء ليبرمان مقابل ٣٤ بالمئة قالوا إنهم راضون). ولم تتوقف الحملات الإعلامية التي طالبت بإطاحته «وتعيين شخص يمكنه تمثيل إسرائيل بصورة لائقة بدلاً منه»[٤٥]، وخاصة في ضوء الحملة الدولية الشديدة التي تتعرّض لها سياسة إسرائيل في مختلف المحافل[٤٦].

وفي هذا الإطار فإن ما قيل عن موفاز قيل أيضًا عن ليبرمان، فيما يتعلق بأدائه في وزارة الخارجية، وفحواه أنه يدير سياسة إسرائيل الخارجية وفقًا لدوافع سياسية- حزبية داخلية[٤٧]. وتحتمل «ظاهرة ليبرمان» مثل هذه القراءة، إذ إنه «زعيم سياسي فئوي» نشأ من صلب المهاجرين اليهود من دول الاتحاد السوفييتي السابق، وهو يجسد بكيانه وأحاسيسه كافة تجربة سياسية «روسية»، غير أنه يسعى في الوقت ذاته بشكل صريح وموصول إلى بلوغ المستوى الوطني (الإسرائيلي( في محاولة للنأي بنفسه عن صورة السياسي «الفئوي». ومنذ اللحظة التي شرع فيها ببناء ذاته كقوة سياسية مستقلة ومنفصلة عن بنيامين نتنياهو، الذي سبق أن أشغل منصب مدير عام ديوانه عندما كان هذا الأخير رئيس حكومة في أول ولاية له، خلال الأعوام ١٩٩٦- ١٩٩٩، فإن الصورة التي اختارها لنفسه استهدفت أن تميزه عن سياسيين آخرين على المستوى الوطني. وقد تمّ هذا التميز بواسطة تشخيص المواقف الأساس للجمهور الروسي (في إسرائيل) وتوفير جواب يلبي هذه المواقف، لكن بصورة تكون مقبولة أيضاً من الجمهور اليهودي بمجمله.

**تعيين ليبرمان وزيراً للخارجية ما زال محل جدل في إسرائيل**

وقد أظهرت استطلاعات كثيرة للرأي أن الجمهور الروسي يرغب في «زعيم وطني» يعرف كيف يعالج مشكلات الأمن- من دون الانسحاب من المناطق المحتلة- ويبين كيف ينوي دفع موضوع الأمن بشكل عام والتصدي لـ «أعداء الدولة» بشكل خاص. وكما هو معروف فإن أي مجتمع يحتاج إلى «آخر» يبلور حياله هويته الجماعية، لكن هذه الحاجة تتسم في المجتمع الإسرائيلي وبالأخص لدى الجمهور «الروسي» بالحدة والتطرف. وبالمقارنة مع الإسرائيليين من مواليد إسرائيل تبرز لدى الجمهور الروسي رابطة ضعيفة أكثر بقيم «الديمقراطية»، إلى جانب «ميول استبدادية وثقة أقل بالقدرة على إتباع وممارسة سياسة ناجعة وفعالة، ورغبة أشد في استتباب النظام والأمن، وكل ذلك إلى جانب حاجة ملموسة وملحة بشكل خاص إلى تحديد العدو». وعلى ما يبدو فإن مجمل هذه المفاهيم والآراء هي نتاج التقاليد السياسية التي تبلورت في العهد السوفييتي[٤٨]. وعموماً فإن ليبرمان يعتبر في نظر الكثيرين شخصا فظاً وقد اتهم في غير مرة في وسائل الإعلام وحتى في الثقافة الشعبية بممارسة الديكتاتورية داخل حزبه. وهو من جهته لا يسعى إلى نفي أو إزالة هذا الانطباع، وإنما ينشد إثبات أنه يجسد الإصرار والثبات والمصداقية والحزم، وهي الصفات التي تفتقر إليها، بحسب قوله، الزعامة الإسرائيلية «الملتوية والمترددة». وقد وجد كل ذلك تعبيراً له في الشعار الانتخابي الموجه إلى الجمهور الإسرائيلي: «ليبرمان- أنا أثق به». ويسعى ليبرمان إلى تعزيز انطباع المصداقية والحزم عنه كـ «زعيم وطني» بطريقتين رئيسيتين؛

الأولى: إسناد طروحاته عن طريق الطرح الدائم لوقائع ملموسة، خلافا للأقوال المجردة التي يمكن أن ينظر إليها كشعارات ليس إلا. والطريقة الثانية تتمثل في التطرق المتواصل إلى الذين يعتبرهم تهديداً للمجموعة اليهودية، والهدف من ذلك هو أن تتم موضعته كـ «مدافع» عن هذه المجموعة (بصفته الوحيد الذي يفهم لغة العرب، أي «لغة القوة»)[٤٩].

وقد بادر ليبرمان، في الخطاب الذي ألقاه في يوم تسلم مهمات منصبه في وزارة الخارجية، إلى إعلان «أن جميع التنازلات والأحاديث عن السلام لن تجلب سوى مزيد من الضغوط ومزيد من الحروب فقط. هناك مقولة باللغة اللاتينية فحواها أن من يرغب في السلام عليه أن يستعد للحرب. نحن بالتأكيد نرغب في السلام، لكن هناك مسؤولية ملقاة على عاتق الطرف الآخر أيضا». وأضاف: «هناك وثيقة واحدة تلزمنا، هي خريطة الطريق، وهي الوثيقة الوحيدة التي تمت المصادقة عليها في الحكومة وفي مجلس الأمن... الحكومة الإسرائيلية لم تصادق قط على أنابوليس... لن أوافق أبدا على أن نتنازل عن جميع البنود الـ ٤٨ وأن نصل مباشرة إلى البند الأخير- بند المفاوضات حول التسوية الدائمة. إن سياسة التنازل لا تجلب أية فائدة، وسوف نصر على تنفيذ كل حرف في الوثيقة... دولة إسرائيل كانت الأكثر قوة في العالم بعد الانتصار في حرب الأيام الستة (حرب حزيران ١٩٦٧) وليس بعد تقديم جميع التنازلات في اتفاقيات أوسلو أ، ب، ج و- د. من يريد الحفاظ على مكانتنا في صفوف الرأي العام، يجب أن يفهم بأن من يريد أن يحترمه الغير عليه قبل كل شيء أن يحترم نفسه. أعتقد بأن هذه سوف تكون السياسة، من ناحيتنا على الأقل»[٥٠].

وفي محاضرة ألقاها نائب وزير الخارجية، داني أيالون، في جامعة بار إيلان، يوم ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٩، حول سياسة إسرائيل الخارجية، أعلن ما يلي: «حتى الانتخابات الأخيرة، أي قبل أن نتسلم وزير الخارجية ليبرمان وأنا مهمات منصبينا، كان الحديث يجري عن أنابوليس باعتباره سياسة إسرائيلية، وقد قمنا بإسقاط ذلك عن جدول الأعمال. وفي رأيي فإن أنابوليس كان خطأ فادحًا، إذ إنه لم يسفر عن أية نتيجة. ومن واجب وزارة الخارجية تمثيل سياسة الحكومة... إن أي دبلوماسي إسرائيلي يمثل مواقف الحكومة الإسرائيلية، وفحواها مفاوضات من دون شروط مسبقة، ولا وجود لأنابوليس. والمطالب الإسرائيلية هي أنه في حال إقامة دولة فلسطينية فيجب أن تكون منزوعة السلاح، وأن تعترف بإسرائيل دولة يهودية»[٥١].

تشير أقوال أيالون، في العمق، إلى انعدام تناقض صارخ بين مواقف رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ووزير خارجيته، أفيغدور ليبرمان، بشأن «مستقبل العملية السياسية الإسرائيلية- الفلسطينية»، بقدر ما تشير إلى جوهر الإجماع القائم داخل الحكومة في هذا الشأن. ولا بُدّ هنا من استعادة ما قاله أحد المحللين السياسيين، وهو أن نتنياهو لا يؤمن، في واقع الأمر، بالاتفاق الدائم السريع مع الفلسطينيين أكثر من ليبرمان، إلا أنه يدرك، مثل أسلافه من رؤساء الحكومة في إسرائيل، أن مصير الدولة مرهون بـ«قوتها وشرعيتها»، كما قال دافيد بن غوريون. وفي الأعوام الأخيرة فإن قوة إسرائيل قد وهنت بسبب تعاظم قوة إيران، كما أن شرعيتها تعرضت للتقويض بسبب عملية «الرصاص المصبوب» العسكرية وبسبب موضوع المستوطنات في الضفة الغربية، ولذا فهي بحاجة ماسة إلى المزيد من الاعتراف والدعم، وهذا يوجب إرضاء العالم والتقدّم تدريجيًا في عملية السلام، بدلاً من استفزاز الغوييم (الأغيار) بصورة لا لزوم لها[٥٢]. وبكلمات أخرى فإن نتنياهو مضطر لأن يتظاهر بسعيه إلى الاتفاق، متوخيًا أن يسعفه مجرّد ذلك في رمي الكرة إلى الملعب الفلسطيني والملعب العربي.

## مؤشرا الديمقراطية والمناعة الاجتماعية

ركز «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية» للعام ٢٠٠٩، الذي صدر في شهر آب ٢٠٠٩ عن «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» في القدس، على الاتجاهات والميول والمعتقدات السائدة في صفوف المهاجرين اليهود الجدد من دول الاتحاد السوفييتي السابق، وبحسب رأي القيمين عليه فإنه أظهر «نزعات مقلقة» كثيرة[٥٣]. وقد سبق أن انعكست، في معظمها، في نتائج الانتخابات الإسرائيلية العامة (مثلاً، من خلال التصويت لحزب «إسرائيل بيتنا» اليميني المتطرف الموبوء بكراهية العرب). وفي طليعة هذه النزعات ارتفاع نسبة الذين يتطلعون إلى ظهور «زعيم قوي» يسدّ مسدّ الهيئات الديمقراطية أو المنتخبة (وقد بلغت ٧٤ بالمئة، وبلغت نسبتهم بين السكان اليهود عمومًا ٦١ بالمئة)، وارتفاع نسبة الذين يعتقدون أنه يجب «تحفيز» المواطنين العرب في إسرائيل على الهجرة من البلاد (وقد بلغت ٧٧ بالمئة، في حين أن نسبتهم بين السكان اليهود عمومًا هي ٥٠ بالمئة).

كذلك ثمة تركيز على موضوع الاندماج الاقتصادي- الاجتماعي للمهاجرين اليهود المذكورين في المجتمع الإسرائيلي. وقد تبيّن في هذا الشأن أن اندماج هؤلاء في الاقتصاد الإسرائيلي بقي جزئيًا للغاية. وينسحب ذلك حتى على فئات

المهاجرين الشباب في أعمار ٣١- ٤٠ عامًا. كما تبين أن الهوة الاجتماعية بين هؤلاء المهاجرين وبين سائر السكان اليهود في إسرائيل لا تزال كبيرة جدًا. وتتميز مواقف ثلث السكان اليهود الإشكناز القدامى بالسلبية التامة إزاء المهاجرين الجدد، وترتفع نسبة هذه المواقف السلبية في صفوف اليهود الشرقيين والمتدينين المتشددين (الحريديم). ويخلص المؤشر إلى نتيجة رئيسة فحواها أنه على الرغم من مرور عشرين عامًا على الهجرة اليهودية من دول الاتحاد السوفييتي السابق، في أواخر ثمانينيات القرن الفائت، إلا أن المسافة بينهم وبين الاندماج في المجتمع الإسرائيلي لا تزال نائية كثيرًا.

وبطبيعة الحال فإن الصيرورة الاقتصادية- الاجتماعية لهؤلاء المهاجرين اليهود تؤثر، إلى حدّ كبير، في مواقفهم إزاء الواقع الراهن وإزاء المستقبل على حدّ سواء. فقد أعرب نحو ٥٠ بالمئة من المهاجرين الشباب عن عدم رغبتهم في استمرار العيش في إسرائيل (في حين أن نسبة الشباب اليهود الذين أعربوا عن رغبتهم في استمرار العيش في إسرائيل لدى الفئات الأخرى بلغت ٨٠ بالمئة، وسجلت ارتفاعًا طفيفًا مقارنة بنسب الأعوام القليلة الفائتة). وقال ٢٨ بالمئة فقط من المهاجرين الجدد في أعمار ٣١- ٤٠ عامًا إنهم متأكدون من رغبتهم في إنشاء أسر في إسرائيل، في حين أن نسبة المتأكدين من هذه الرغبة نفسها لدى الفئة العمرية ذاتها في صفوف الفئات اليهودية الأخرى بلغت ٨٠ بالمئة. ولدى تفصيل الأسباب التي تحدو اليهود الإسرائيليين إلى ترك البلد، تبين أن العوامل الاقتصادية تحتل المرتبة الأولى لدى هذه الفئات الأخيرة، وتليها العوامل الأمنية في المرتبة الثانية. أمّا المهاجرون الجدد فيؤكدون أن العوامل الأمنية هي التي تقف، أساسًا، وراء الرغبة العارمة في ترك البلد.

وشمل «مؤشر الديمقراطية» ذاته معطيات أخرى تتعلق بحال الديمقراطية في إسرائيل مقارنة بسائر الدول الديمقراطية في العالم، وذلك على غرار المؤشرات السابقة. وكان أبرز هذه المعطيات هو انخفاض تدريج إسرائيل، المنخفض أصلاً، في مؤشر حرية الصحافة. ولأول مرة سجل المؤشر أن إسرائيل انتقلت من فئة الدول الديمقراطية التي تتميز بوجود صحافة حرّة إلى فئة الدول التي تتميز بوجود صحافة شبه حرّة. كما أنها لا تزال تحتل مرتبة متدنية في مؤشرات الفساد، مقارنة بسائر الدول في العالم الغربي. أمّا مرتبتها في المؤشرات الخاصة بالحرية الاقتصادية والمساواة الجندرية (بين الجنسين) فلا تزال بعيدة من مراتب الدول الديمقراطية العريقة وقريبة من مراتب دول أوروبا الشرقية وأميركا الجنوبية.

ولا شكّ في أن تدهور مكانة إسرائيل في مؤشر حرية الصحافة متأثر بصورة مباشرة، إلى حدّ كبير، بالرقابة الصارمة التي مورست على عمل وسائل الإعلام الأجنبية والإسرائيلية في إبان حملة «الرصاص المصبوب» العسكرية الإسرائيلية على غزة، والتي هدفت أساسًا إلى تكريس روايات الناطق العسكري لسير الحملة ووقائعها. وقد توسلت هذه الرقابة باستنتاجات لجنة فينوغراد، التي تقصت وقائع «حرب لبنان الثانية» وبـ«الدروس» المستخلصة من تلك الحرب عامة.

تجدر الإشارة إلى أنه منذ أول «مؤشر للديمقراطية الإسرائيلية» (ظهر في العام ٢٠٠٣) جرى الخروج باستنتاج فحواه أن إسرائيل، في الجوهر، هي «ديمقراطية شكلية، لم تفلح بعد في أن تكيّف نفسها لمميزات الديمقراطية الجوهرية وفي أن تستبطن القيم والمفاهيم والثقافة الديمقراطية، ناهيك عن أن وضعيتها في جانب الحقوق مثيرة للقلق».

على صعيد آخر أشار استطلاع «مؤشر المناعة الاجتماعية» في إسرائيل للعام ٢٠٠٩، الذي يعدّه «مؤتمر سديروت للقضايا الاجتماعية»، إلى أن موجة جرائم القتل والعنف، التي ارتفعت معدلاتها بشكل ملموس داخل المجتمع الإسرائيلي خلال العام الأخير، باتت تحتل المرتبة الأولى في لائحة العوامل والأسباب التي تثير قلق الإسرائيليين ومخاوفهم.

**انخفاض موقع إسرائيل، وفق مؤشر حرية الصحافة، حيث انتقلت من فئة الدول الديمقراطية التي تتميز بوجود صحافة حرّة إلى فئة الدول التي تتميز بوجود صحافة شبه حرّة**

ووفقا لنتائج الاستطلاع فقد صرح ٨١ بالمئة من الإسرائيليين بأن موضوع العنف داخل المجتمع الإسرائيلي هو أكثر الموضوعات التي تبعث على الضيق والقلق لديهم، وذلك في مقابل ٧٣ بالمئة عبروا عن هذا الشعور في العام ٢٠٠٨.

وكان «مؤشر المناعة الاجتماعية» للعام ٢٠٠٨ قد أظهر أن موضوع الفساد، الذي استشرى داخل الطبقة السياسية ولدى شريحة كبار موظفي الدولة الإسرائيلية خاصة، هو الموضوع الأكثر إثارة لقلق وسخط الإسرائيليين، غير أن هذا الموضوع احتل، في العام ٢٠٠٩، المرتبة الثانية، وسجلت نسبة الإسرائيليين الذين أعربوا عن قلقهم جراءه ارتفاعا طفيفا من ٧٩ بالمئة إلى ٨٠ بالمئة» [٥٤].

## إجمـال

لقد اهتم هذا الفصل بتحليل أبرز التطورات، التي حدثت في المشهد السياسي-الحزبي الإسرائيلي خلال أول عام منذ الانتخابات الإسرائيلية العامة في شباط ٢٠٠٩، ومنذ تأليف حكومة بنيامين نتنياهو ذات الطابع اليميني في آخر آذار

٢٠٠٩، والذي كانت حصيلته مريحة من ناحية هذه الحكومة على وجه العموم، وفقًا لقراءتها. إن القراءة الإسرائيلية تعزو هذه الحصيلة المريحة إلى بضعة أسباب رئيسة، منها:

١. الهدوء الأمني في منطقتي الحدود الجنوبية (غزة) والشمالية (سورية ولبنان) وفي الضفة الغربية (يؤكد البعض أنه هدوء غير مسبوق منذ عشرة أعوام)؛
٢. الوضع الاقتصادي الذي لم يتأثر كثيرًا بالأزمة المالية العالمية؛
٣. انخفاض حدّة الضغوط الأميركية واعتقاد نتنياهو أنه نجح في التغلب على الإدارة الأميركية في المناورة، والذي يجعله أكثر تعنتًا؛
٤. عدم خرق حالة الإجماع السياسية بشأن عملية التسوية لدى الأحزاب الإسرائيلية الصهيونية، والتي تنصّ على تقليص رقعة الاحتلال منذ ١٩٦٧ مع الاحتفاظ بالكتل الاستيطانية و«القدس الموحدة» ورفض حق العودة.

في الوقت نفسه فإن شعبية نتنياهو بقيت مستقرة نوعًا ما، وأظهرت آخر استطلاعات الرأي العام التي نشرت بالتزامن مع انقضاء أول عام على الانتخابات أنه يحتل، في نظر الإسرائيليين، المرتبة الأولى في لائحة الأشخاص الملائمين لتولي رئاسة الحكومة. كما أبانت هذه الاستطلاعات عن تعزّز شعبية اليمين، ما يعني توافر رأي عام إسرائيلي مؤيد للخطوات السياسية، التي أقدم رئيس الحكومة عليها في نهاية العام ٢٠٠٩، والذي وصفها البعض بأنها تنطوي على تلويح بمواقفه اليمينية في مواجهة الفلسطينيين. **وتنعكس هذه الخطوات، أكثر شيء، في القدس، كما تدل على ذلك مثلاً قضية البناء وإخلاء العائلات الفلسطينية في حي الشيخ جرّاح، واستمرار هدم المنازل، والقرارات القاضية بتوسيع حي غيلو الاستيطاني وبناء مئات الوحدات السكنية الجديدة في أحياء بسغات زئيف ونافيه يعقوب وهار حوما وبناء حي استيطاني جديد**. وقد أشير إلى أن تشجيع نتنياهو هذا الكم الكبير من المخططات الحكومية والبلدية والخاصة الرامية إلى تهويد القدس الشرقية، يثير الشكوك في «دعواته المتحمسة» لاستئناف المحادثات مع الفلسطينيين، ويجعله بمثابة استفزاز يهدف إلى تخريب المفاوضات حتى قبل أن تبدأ فعليًا.

**الجريمة والعنف أشد ما يثير قلق الإسرائيليين ومخاوفهم**

مع هذا فإن ثاني عام من ولاية حكومة نتنياهو يحمل في طياته موضوعين رئيسيين، على الأقل، يتطلبان اتخاذ قرارات حاسمة:

١. **موضوع إيران**، ووفقًا لمعظم المحللين الإسرائيليين فإن العام ٢٠١٠ سيكون العام الإيراني، حيث سيدرج موضوع وقف المشروع النووي الإيراني في

رأس سلم الأولويات الإسرائيلية. ويربط هؤلاء المحللون بين هذا الموضوع وبين احتمالات تفاقم الأوضاع في الحدود الشمالية والجنوبية أيضًا.

٢. **موضوع المستوطنات في الضفة الغربية**، إذ إن نتنياهو تعهد باستئناف أعمال البناء بوتيرة أوسع كثيرًا من الوتيرة الحالية بعد انتهاء فترة التعليق، التي قضى بها قرار «طاقم الوزراء السبعة»، أي في شهر أيلول ٢٠١٠. وهناك توقعات بأن يؤدي تنفيذ تعهده هذا إلى «صدام» مع إدارة أوباما، في حين سيؤدي تراجعه عنه إلى صدام مع المستوطنين واليمين المتطرّف في داخل حزبه وسائر أحزاب الائتلاف الحكومي.

**ومن المتوقع أيضًا أن تتصاعد المعركة على قضية تهويد القدس.**

وبناء على هذا، فإن المحكّات الأصعب لهذه الحكومة ما زالت أمامها.

## الهوامش

١ تناولنا النتائج الإجمالية، التي تمخضت عنها هذه الانتخابات، وما تنطوي عليه من دلالات سياسية وحزبية، في فصل المشهد السياسي- الحزبي ضمن تقرير مدار الإستراتيجي للعام ٢٠٠٩.

٢ يوئيل ماركوس، هآرتس، ٢ شباط ٢٠١٠.

٣ راجع الفصل الخاص بمشهد العلاقات الخارجية.

٤ راجع الفصل الخاص بالمشهد الاقتصادي.

٥ قال رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان)، اللواء عاموس يادلين، إن شتاء ٢٠١٠ هو الأهدأ أمنيا، الذي مر على إسرائيل منذ عشرات الأعوام، وعزا ذلك إلى تعزيز قوة الردع الإسرائيلية في أعقاب حرب لبنان الثانية والحرب على غزة. وقد نقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن يادلين قوله خلال ندوة لإجمال العام ٢٠٠٩ عقدها «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب (في ١٥ كانون الأول ٢٠٠٩) إنه «في شتاء ٢٠١٠ لم يقتل أي جندي أو أي مدني إسرائيلي في عمليات إرهابية. وهذه ظاهرة لم نشهد مثيلاً لها خلال العقود الأخيرة».

٦ ألوف بن، هآرتس، ٢٧ كانون الثاني ٢٠١٠.

٧ موقع رئيس الحكومة الإسرائيلية على الانترنت http://www.pmo.gov.il/pmo/.

٨ المصدر السابق.

٩ لعل أبرز تجليات هذه التوجهات هو قيام الرئيس أوباما، يوم ٤ حزيران ٢٠٠٩، بإلقاء خطاب في جامعة القاهرة قال في مستهله: «لقد أتيت إلى هنا للبحث عن بداية جديدة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي استنادا إلى المصلحة المشتركة والاحترام المتبادل وهي بداية مبنية على أساس حقيقة أن لا تعارض بين أميركا والإسلام، ولا داعي أبدا للتنافس فيما بينهما، بل ولهما قواسم ومبادئ مشتركة يلتقيان عبرها، ألا وهي مبادئ العدالة والتقدم والتسامح وكرامة كل إنسان».

١٠ زكي شالوم، مباط عال، عدد ١٦٠، ٤ شباط ٢٠١٠، معهد دراسات الأمن القومي، جامعة تل أبيب.

١١ هآرتس، ٥ كانون الثاني ٢٠١٠.

١٢ يديعوت أحرونوت، ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٠؛ معاريف، ٢١ و ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٠.

١٣ ألون بنكاس، القنصل الإسرائيلي الأسبق في نيويورك، معاريف، ٢١ كانون الثاني ٢٠١٠.

١٤ زكي شالوم، مصدر سبق ذكره.

١٥ يديعوت أحرونوت، ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٠.

١٦ المصدر نفسه.

١٧ هآرتس، ٢٦ كانون الثاني ٢٠١٠.

١٨ هآرتس، ٢٧ كانون الثاني ٢٠١٠.

١٩ المشهد الإسرائيلي، ٩ شباط ٢٠١٠.

٢٠ هآرتس، ١٥ تموز ٢٠٠٩.

٢١ موقع بنيامين نتنياهو على الانترنت http://www.netanyahu.org.il/.

٢٢ هآرتس، ١٩ حزيران ٢٠٠٩.

٢٣ مثال على ذلك، كتب المعلق الاقتصادي والسياسي لصحيفة يديعوت أحرونوت، سيفر بلوتسكر، ما يلي: على الرغم من أن الفلسطينيين أجروا، منذ توقيع اتفاق أوسلو (في العام ١٩٩٣)، مفاوضات مع الحكومات الإسرائيلية كلها، إلا إن قيادتهم بدأت بعد تسلم بنيامين نتنياهو مهمات منصبه رئيسًا للحكومة الإسرائيلية، في نيسان ٢٠٠٩، بإيجاد الذريعة تلو الأخرى كي تتهرّب من إجراء حوار مهم مع إسرائيل. ويبدو أن صعوبة تفسير هذا الموقف الفلسطيني قد تسللت إلى البيت الأبيض أيضًا، فإن كل من يقرأ بتمعن المقابلة الكاملة، التي أدلى بها الرئيس الأميركي، باراك أوباما، إلى مجلة «تايم» الأميركية، يجد أنه هو أيضًا واجه صعوبة كبيرة في فهم هذا التصرّف الفلسطيني. وإزاء ذلك فإن السؤال المطروح: ما هو السبب الواقف وراء رفض القيادة الفلسطينية مبادرة الإدارة الأميركية الحالية، التي تعتبر إدارة مريحة من ناحيتهم؟. إنني أعتقد أن الفلسطينيين لا يرغبون في إجراء مفاوضات مع نتنياهو، لأنه يُعتبر في نظرهم سياسيًا عمليًا يتطلع إلى حلّ عمليّ. ويبدو أن القيادة الفلسطينية غير راغبة، في الوقت الحالي، في التورط في مثل هذا الحل، بل وحتى غير راغبة في الاقتراب منه. إن هذه الحقيقة تعتبر الجانب العبثي للنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني في العام ٢٠١٠. فالفلسطينيون على استعداد لمفاوضات عامّة مع حكومة نتنياهو لا تؤدي إلى أية نتيجة، لكنهم ليسوا على استعداد لمفاوضات عملية يُحتمل أن تؤدي إلى نتائج ميدانية. إنهم يخافون مواجهة وضع يكونون مطالبين، في خضمه، برفض أو قبول تسوية مؤقتة قابلة للتنفيذ، تشمل تفكيك جزء من المستوطنات، ونقل مزيد من المناطق إلى سيطرتهم. إنهم يهربون من نتنياهو لأنه في نظرهم سياسي جاد (يديعوت أحرونوت، ٢٧ كانون الثاني ٢٠١٠).

٢٤ هآرتس، ١٧ حزيران ٢٠٠٩.

٢٥ يديعوت أحرونوت، ١٧ حزيران ٢٠٠٩.

٢٦ يديعوت أحرونوت، ٣١ كانون الثاني ٢٠١٠.
٢٧ هآرتس، ١٧ كانون الأول ٢٠١٠.
٢٨ يسرائيل هيوم، ١٠ شباط ٢٠١٠.
٢٩ هآرتس، ٢ كانون الأول ٢٠٠٩.
٣٠ ألوف بن، هآرتس ١ نيسان ٢٠٠٩.
٣١ يديعوت أحرونوت، ٢٧ أيلول ٢٠٠٩.
٣٢ راجع الفصل الخاص بمشهد العلاقات الخارجية.
٣٣ خطاب وزير الشؤون الإستراتيجية الإسرائيلية، موشيه يعلون، في مؤتمر هرتسليا العاشر- ٢٠١٠ حول ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي، ٣١ كانون الثاني- ٣ شباط ٢٠١٠.
٣٤ البروفسور إيتان غلبواع، رسالة أوباما: ما زلنا دولة عظمى، موقع واينت، ٣١ كانون الثاني ٢٠١٠.
٣٥ أليكس فيشمان، يديعوت أحرونوت، ٤ شباط ٢٠١٠.
٣٦ راجع الفصل الخاص بمشهد العلاقات الخارجية.
٣٧ آري شافيط، هآرتس، ٤ شباط ٢٠١٠.
٣٨ عكيفا إلدار، هآرتس، ٨ شباط ٢٠١٠.
٣٩ هذا ما صرّح باراك به في كلمة ألقاها، يوم ١ شباط ٢٠١٠، أمام كبار ضباط الجيش الإسرائيلي في إحدى قواعد سلاح الجو.
٤٠ هآرتس، ٣ شباط ٢٠١٠.
٤١ شمعون شيفر، يديعوت أحرونوت، ٥ شباط ٢٠١٠.
٤٢ تطرقنا بالتفصيل إلى هذه الاستنتاجات وغيرها في فصل المشهد السياسي- الحزبي ضمن تقرير مدار الإستراتيجي للعام ٢٠٠٩.
٤٣ أبراهام تيروش، معاريف، ١١ تشرين الثاني ٢٠١٠.
٤٤ مقال افتتاحي، هآرتس، ١١ تشرين الثاني ٢٠١٠.
٤٥ هآرتس، ١١ شباط ٢٠١٠.
٤٦ مثلاً أكدت دراسة نشرها معهد «ريئوت» الإسرائيلي للتخطيط الإستراتيجي، في شباط ٢٠١٠، أن مواجهة «خطر نزع شرعية إسرائيل» (وهو التعبير الإسرائيلي المتداول لتوصيف حملة النقد الدولية إزاء سياسة إسرائيل) تعتبر تحديًا مصيريًا، وتستلزم تغييرًا كبيرًا في المؤسسة السياسية الإسرائيلية، يؤدي إلى جعل وزارة الخارجية الإسرائيلية لا تقل قوة وكفاءة عن وزارة الدفاع.

٤٧ يمكن الإشارة هنا، مثلاً، إلى ما قاله المحاضر في قسم تاريخ الشرق الأوسط في جامعة تل أبيب والخبير في الشؤون السورية واللبنانية، البروفسور إيال زيسر، وهو أنه «من الناحية الرسمية فإن ليبرمان يتولى منصب وزير الخارجية، لكننا نعرف أنه لا يتخذ القرارات فيما يتعلق بالسياسة الخارجية. عدا عن ذلك فإن ليبرمان، عندما يطلق تصريحات هوجاء، فإنه عمليًا يخاطب جمهور ناخبيه. وهذا يعني أنه منشغل طوال الوقت في السياسة الحزبية الداخلية». مقابلة خاصة مع «المشهد الإسرائيلي»، عدد ٩ شباط ٢٠١٠.
٤٨ شموليك نيلي، أفيغدور ليبرمان والخريطة السياسية الإسرائيلية، موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية- القدس: www.idi.org.il.
٤٩ المصدر السابق.
٥٠ كلمة وزير الخارجية الجديد أفيغدور ليبرمان خلال مراسم التسليم والتسلم التي جرت في مقر وزارة الخارجية، ١ نيسان ٢٠٠٩، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية على الانترنت: http://www.altawasul.com/MFAAR.
٥١ موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية على الانترنت: http://www.mfa.gov.il/MFAheb.
٥٢ ألوف بن، هآرتس، ٦ كانون الثاني ٢٠١٠.
٥٣ عبرت رئيسة المحكمة الإسرائيلية العليا، دوريت بينيش، عن موقف مماثل، فقالت في سياق الخطاب الذي ألقته في مؤتمر «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية» للعام ٢٠٠٩، والذي عقد في مقر رئيس الدولة الإسرائيلي، شمعون بيريس، في يوم ٣ آب ٢٠٠٩: إن «المعطيات التي يظهرها مؤشر الديمقراطية للعام ٢٠٠٩ المعروض أمامنا هي معطيات مثيرة ومهمة تشير إلى ظواهر مقلقة مختلفة لدى الجمهور الإسرائيلي، وخاصة في كل ما يتعلق بالمفاهيم السائدة في أوساط قطاعات مختلفة من الجمهور إزاء الدفاع عن حقوق الإنسان، وإزاء شرعية اللجوء إلى القوة من أجل تحقيق أهداف سياسية، وإزاء النظرة إلى الأقليات في المجتمع الإسرائيلي».

٥٤ هناك تناول موسع لمؤشر المناعة الاجتماعية في الفصل الخاص بالمشهد الاجتماعي.